

**التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
المقدم الى مؤتمر الأطراف الرابع (2000)**

1. الفهرس

1. الفهرس
2. ملخص التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المقدم الى مؤتمر الأطراف الرابع 2000م
3. الإستراتيجيات والأولويات الموضوعية ضمن إطار خطط و/ أو سياسات التنمية المستدامة
- 1-3- الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتاحة في مجالات اجتماعية واقتصادية
- 1-1-3: الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة
- 2-3- الخطط والإستراتيجيات الوطنية في مجال مكافحة التصحر الموضوعية قبل تنفيذ الاتفاقية
- 3-3- التقنيات والمعارف التقليدية
- 4-3- الإنذار المبكر
4. التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية
- 1-4- الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الاتفاقية
- 1-1-4- الصفة القانونية
- 2-1-4- الموارد
- 3-1-4- مهام وواجبات الهيئة الاتحادية للبيئة
- 4-1-4- الإطار المؤسسي للجهة المنسقة على المستوى الوطني (الهيئة الاتحادية للبيئة)
- 5-1-4- الخصائص المشتركة بين الجهات التي ستشارك في أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة وإعداد الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر
- 6-1-4- تحديد أعضاء اللجنة وطريقة عملهم
- 7-1-4- مشاركة الجهات الأهلية
- 8-1-4- حالة المعلومات والبيانات
- 2-4- الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر بصورة متناسقة وعملية
- 1-2-4- الإداء المؤسسي
- 2-2-4- التدابير المعتمدة لتعزيز المؤسسات القائمة على المستوى الوطني
- 3-4- إدخال برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف كجزء من خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية للدولة
- 1-3-4- مدى انسجام برامج العمل الوطنية مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي في مجال البيئة
- 2-3-4- ربط برامج العمل الوطنية ببرامج العمل تحت إقليمية والإقليمية
- 3-3-4- موافقة الحكومة على برامج العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر
- 4-4- الإطار القانوني والتنظيمي
- 1-4-4- تقييم وتحليل للتشريعات المتعلقة بالبيئة والمجالات ذات الصلة
- 2-4-4- تدابير لتكييف التشريع الحالي أو إدخال قوانين جديدة
5. دعم عملية المشاركة لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية
- 1-5- المشاركة الفعلية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية
- 1-1-5- طرق مشاركة الفعاليات المختلفة
- 2-1-5- طبيعة نطاق الإجراءات المتعلقة بالمعلومات والتعليم والاتصالات

3-1-5. مدى الإستفادة من أعضاء اللجنة في بحث القضايا الخاصة بمكافحة التصحر على المستوى الوطني.....

6. العملية الإستشارية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر.....

1-6-1. الدعم الفعال من جانب الشركاء الدوليين من أجل التعاون.....

1-1-6. مدى اشتراك الشركاء الدوليين ومستوى الإستجابات بالنسبة الى الحاجات المعبر عنها.....

1-6-2. التشاور والتنسيق غير الرسمي بخصوص إجراءات التعاون بين الدول.....

7. التدابير المتخذة أو المتوقع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية بما فيها التدابير الرامية الى تحسين البيئة الإقتصادية والمحافظة على الموارد الإقتصادية وتحسين النظام المؤسسي والمعارف المتعلقة بالتصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف.....

1-7-1. التشخيص المناسب للتجربة الماضية.....

1-1-7. ملخص للأنشطة التي تمت في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف وتقييم هذه التجربة....

1-7-2. الإجراءات الجديدة والتدابير المزمع اتخاذها.....

2-7-2. تنفيذ برنامج العمل بما يتفق مع مجالات الأولوية في الإتفاقية.....

1-2-7. تدابير المحافظة على الموارد وتحسين التنظيم المؤسسي وزيادة المعرفة بظاهرة التصحر.....

ورصد آثاره وتحسين البيئة الإقتصادية.....

3-7-3. الربط مع برامج العمل دون الإقليمية.....

1-3-7. وضع برامج على المستوى الوطني ذات طابع دون اقليمي واقليمي.....

4-7-4. فعالية التدابير في بناء القدرات المحلية.....

5-7-5. اتفاقيات الشراكة الداخلية والخارجية.....

8. المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية دعماً لعملية التنفيذ فضلاً عن المساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين والضروريين مع تحديد الإحتياجات وترتيبها بحسب أولوياتها.....

1-8-1. الآليات المالية المعتمدة.....

1-1-8. تدابير تيسير ووصول الفعاليات المحلية الى مصادر التمويل الموجودة.....

1-8-2. وضع طرق جديدة مناسبة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية.....

2-8-2. تمويل برنامج العمل الوطني.....

1-2-8. تعبئة الموارد الوطنية.....

2-2-8. تعبئة الموارد الخارجية.....

3-2-8. مساهمة من الآلية العالمية.....

9. استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم في تنفيذ الإتفاقية وتقييمها.....

10. البيانات الأساسية الخاصة بالتقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.....

2. ملخص التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المقدم الى مؤتمر الأطراف الرابع 2000م¹:

مقدمة :

نظراً لوقوع دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الحزام الصحراوي الجاف لغرب القارات فإن بيئتها تتسم كغيرها من بيئات المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم بحساسية فائقة في إطار من التوازن الدقيق بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه وتربة وغطاء نباتي وكائنات حية، لذا فإن تعرضها لمخاطر الجفاف والتصحر يعتبر ظاهرة متكررة.

لذا فقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة جهود المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام ومكافحة التصحر اهتمامها البالغ منذ السنوات الأولى لنشأتها، واعتبرتها ركيزة من ركائز سياستها التنموية. وقد حققت في مدى زمني قصير مجموعة هامة من الإنجازات في كافة المجالات ذات العلاقة بالبيئة ومكافحة التصحر، والتي ما كان لها أن تتحقق لولا السياسة الرشيدة والحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس الدولة حفظه الله الذي أولى قضية البيئة ما تستحقه من رعاية واهتمام.

إن إهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالبيئة هو إهتمام حقيقي وأصيل، نابع من إيمان قيادتها الرشيدة وقناعتها بأن الحفاظ على موارد البيئة هو حفاظ على حق جيل الحاضر وأجيال المستقبل. وقد أكدت دولة الإمارات هذا الإهتمام في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد، ولعل أهمها الكلمة التي وجهها صاحب السمو رئيس الدولة الى مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام 1992م، وكذلك مساهمتها بتقرير قطري في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في نيروبي بكينيا عام 1977م.

كما أكدت الدولة هذا الإهتمام من خلال انضمامها لمعظم الإتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية الى الحفاظ على البيئة، ومنها إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي انضمت لها الدولة في يناير عام 1999م.

وجاء إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة في عام 1993 تأكيداً جديداً لهذا الإهتمام، وعلامة مميزة في مسيرة العمل البيئي ومكافحة التصحر بدولة الإمارات، وهي الهيئة التي كلفت بمسؤولية العناية بالبيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية داخل الدولة وخارجها. ورغم سنواتها القلائل فقد استطاعت الهيئة تحقيق مجموعة من الإنجازات، لعل أبرزها مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي ومسودة الخطة الوطنية لمكافحة التصحر.

أولاً - الإستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال البيئة ومكافحة التصحر :

1. الجزء الأول - أولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني :

لقد سعت الهيئة الاتحادية للبيئة الى اعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع سياسة الدولة في المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام ومكافحة التصحر، واستجابة لما ورد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992م. فقد تعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية لإغرب آسيا (ESWA) مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في الهيئة الاتحادية للبيئة، في إعداد وثيقة التحضير للإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي على غرار ما ورد في جدول القرن الحادي والعشرين،

¹ أعد التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (المكتب الإقليمي لغرب آسيا)

- أعد التقرير استناداً الى الوثيقة رقم CCD/COP3/INF3

ووقع على الوثيقة من قبل الجهات المشاركة في إعدادها في إبريل عام 1977م. وتم إنجاز الجزء الأول الخاص بأولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني في شهر ديسمبر 1998م. والتقرير الختامي استوفى متطلبات المرحلة الأولى.

ويمثل الجزء الأول نسيجاً متداخلاً لما حوته التقارير القطاعية التي تم إنجازها بواسطة مجموعات العمل القطاعية العشر التي مثلت العمل البيئي التنموي في الدولة، والذي يشتمل على ستة فصول تضمنت التالي:

1. الخصائص الجغرافية.
2. التنمية المستدامة.
3. جمع المعلومات الخاصة بنشاطات جميع قطاعات العمل البيئي التنموي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
4. قضايا البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
5. القدرات البيئية المتوفرة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة
6. أولويات العمل البيئي القطاعية وأولويات العمل البيئي للدولة (أجندة القرن الحادي والعشرين الوطنية).

2. الجزء الثاني الخاص بوضع الإستراتيجية الوطنية البيئية :

تضمن مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات الذي أنجز في نوفمبر 1999 الإستراتيجية القطاعية وهي الإستراتيجيات التي أعدت من قبل القطاعات العشرة التي مثلت العمل البيئي التنموي في الدولة ، وبنيت الإستراتيجية القطاعية على أولويات العمل البيئي القطاعية التي تم إنجازها في المرحلة الأولى من المشروع، وتم تحديد أولويات العمل البيئي والأهداف المناسبة لتلك الأولويات والسياسات المحققة لتلك الأهداف. والأولويات تتمثل في :

- توفر موارد المياه العذبة.
- مكافحة التلوث (ماء، هواء، نفايات).
- المحافظة على البيئة البحرية.
- المحافظة على البيئة الحضرية.
- المحافظة على موارد الأرض والتنوع البيولوجي.

وتضمن الجزء الثاني من الإستراتيجية سبعة فصول تتمثل في التالي :

- الفصل الأول:** وهو عبارة عن مقدمة تحتوي على الخصائص البيئية لدولة الإمارات والضغوط البيئية.
- الفصل الثاني:** يعنى بالاستراتيجية الوطنية البيئية لموارد المياه.
- الفصل الثالث:** يعنى باستراتيجية الحد من التلوث في المياه والهواء والنفايات.
- الفصل الرابع:** يعنى بالاستراتيجية الوطنية البيئية لقضايا البيئة البحرية.
- الفصل الخامس:** يعنى بالاستراتيجية الوطنية البيئية لقضايا البيئة الحضرية.
- الفصل السادس:** يشير إلى الاستراتيجية الوطنية البيئية للمحافظة على موارد الأرض والتنوع البيولوجي.
- الفصل السابع:** اختص بالاستراتيجية الوطنية البيئية لبناء القدرات وإدارة المعلومات والوعي البيئي.

ومن الواضح أن جميع الإستراتيجيات السابقة لها علاقة بالتصحر بشكل أو بآخر، ولكن ما ورد في الفصل السادس الخاص بالاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة وموارد الأرض هي التي لها علاقة مباشرة بمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والاختلاف فقط في المسميات كما أن الأولويات المشار إليها في هذا الفصل تغطي معظم العمل المطلوب في مجال مكافحة التصحر.

3. مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة :

أعدت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الدولة وتم الإنتهاء منها عام 1995م، ولم يتم العمل بها نظراً للشروع في إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي والتي سيندرج ضمنها معالجة جميع القضايا البيئية بشكل متوازن ومتكامل بما فيها وضع برامج وأنشطة خاصة بمكافحة التصحر. وقد تضمنت الخطة الفصول التالية :

- الفصل الأول :** يتضمن حصراً للموارد الطبيعية وامكاناتها.
الفصل الثاني : يتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للدولة
الفصل الثالث : يستعرض الجهود التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً لمكافحة التصحر.

الفصل الرابع : يتضمن "خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر".
وقد اختيرت لعناصر الإستراتيجية ثمانية برامج تشمل ما يلي:

1. التقييم والرصد
 2. إدارة الموارد المائية من خلال خمسة برامج فرعية.
 3. الوعي العام والمشاركة الشعبية
 4. الزراعة التحفظية (المرشدة)
 5. التأمين ضد الجفاف
 6. تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية
 7. تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية
 8. التعاون الوطني والإقليمي والدولي.
- الفصل الخامس :** يعالج مسألة بناء القدرات المؤسسة الوطنية.
الفصل السادس : يتناول البرامج ذات الأولوية والمشاريع المقترح تنفيذها في الأجل القصير خلال الفترة 1994-1999. والمشاريع المقترحة التي يبلغ عددها 27 مشروعاً.

ثانياً - الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة الإتفاقية :

كلفتم دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 4/452 لسنة 1997م الهيئة الاتحادية للبيئة بمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ما ورد فيها على المستوى الوطني والتحت اقليمي والإقليمي والدولي بالتنسيق الكامل مع الجهات ذات العلاقة. وقد انضمت الدولة للاتفاقية بتاريخ 1998/10/21م وأصبحت طرفاً فيها بتاريخ 1999/1/19م. والعمل جاري لتكوين اللجنة الوطنية من اعضاء من ما يقارب من عشرين وزارة ومؤسسة وطنية وأهلية لها علاقة بمكافحة التصحر وذلك لمتابعة الإتفاقية وإعداد استراتيجيتها وبرامج عمل وطنية لمكافحة التصحر بما يتفق مع الإستراتيجية الوطنية للبيئة وما ورد في الإتفاقية والملحق الآسيوي.

ثالثاً - الإطار القانوني والتشريعي للمحافظة على البيئة :

نظراً لعدم وجود تشريع بيئي اتحادي متكامل ينظم العمل البيئي ويحد من ظاهرة التصحر فقد رأت الدولة ضرورة إعداد قانون لحماية البيئة وتنميتها، وبذلك صدر قانون برقم (24) لسنة 1999 ويتضمن تسعة أبواب منها عدة أبواب تتعلق بحماية الثروة الطبيعية المتجددة مثل المياه والتربة والمحميات الطبيعية، ويتبعها 101 مادة. وتتمثل الأهداف والأسس العامة له في التالي:

1. حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي.
2. مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى نتيجة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف الى تحسين مستوى الحياة والتنسيق فيما بين الهيئة وبين السلطات

- المختصة والجهات المعنية في حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي وترسيخ الوعي البيئي ومبادئ مكافحة التلوث.
3. تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.
4. حماية المجتمع وصحة الإنسان والكانات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بيئياً أو التي تعيق الاستخدام المشروع للوسط البيئي.
5. حماية البيئة في الدولة من التأثير الضار للأنشطة التي تتم خارج إقليم الدولة.
6. تنفيذ الالتزامات التي تنظمها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصادق عليها أو تنضم إليها الدولة.

رابعاً- الإطار المؤسسي للمحافظة على البيئة :

من الناحية التنظيمية فإن الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الاتحادية للبيئة يشتمل على عدة إدارات يتبعها عدة أقسام منها قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر كما توجد عدة قطاعات في الدولة تهتم بهذا المجال. وهذا يدل على اهتمام الدولة بالمحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر. وقد تم المشاركة في جميع الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية التي لها علاقة بمكافحة التصحر وتسعى الدولة دوماً الى تدريب وتأهيل كوادرها العاملة في هذا المجال من خلال المشاركة في الدورات والندوات وحلقات العمل الداخلية والخارجية اضافة الى وجود برامج للبعثات الخارجية للدراسات العليا في مجال مكافحة التصحر يتم من خلاله اتاحة الفرصة للعاملين في جميع قطاعات الدولة لاستكمال تأهيلهم في هذا التخصص والتخصصات الفرعية التي لها علاقة به.

خامساً - إدخال برامج مكافحة التصحر ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة :

ومن الناحية التطبيقية فقد اهتمت الدولة بأمور البيئة ومكافحة التصحر، وأوضح ذلك في الجزء الأول والجزء الثاني من الإستراتيجية الوطنية للبيئة. كما أن الأهداف والأسس للإستراتيجية قد أشارت بوضوح الى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة وخصائصها الطبيعية والحد من التصحر. كما أن الفصل الخاص بقطاع الزراعة وموارد الأرض الوارد في الجزء الثاني من الإستراتيجية تضمن الأهداف والسياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها في مجال المحافظة على الموارد الأرضية ومكافحة التصحر. وجاري إعداد الأنشطة الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للبيئة ومن ضمنها الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وسيراعي عند وضع برامج العمل والمشروعات الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر أن تكون منسجمة تماماً مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي المطلوب للمحافظة على البيئة. أما بالنسبة لبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر فكما ذكر سابقاً فلا زالت تحت الإعداد وفي حالة الإنتهاء منها وإقرارها ستكون جزءاً من الخطة التنموية للدولة.

سادساً - التعاون التحت اقليمي و الإقليمي والدولي في مجال مكافحة التصحر :

على المستوى التحت إقليمي والإقليمي فقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في الاجتماعات الخاصة بوضع برامج العمل تحت الإقليمية لدول غرب آسيا وكذلك الإقليمية لآسيا وقد روعي عند إعداد البرامج الإقليمية وتحت الإقليمية أن تعود بالفائدة على تحقيق أهداف برامج العمل الوطنية ومن هذه البرامج الرصد وتقييم لحالة التصحر، والإنذار المبكر للتصحر والجفاف، وإدارة الموارد المائية، وبناء القدرات، وتنمية المراعي والغابات، وتثبيت الكثبان الرملية.. الخ، وعلى المستوى الوطني تم إعداد دراسة مسحية للشريط الساحلي في دولة الإمارات مستخدمين في ذلك على المسوحات الحقلية وعلى المستوى التحت إقليمي فقد شاركت الدولة بالتعاون مع دول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد مسودة مشروع متكامل لحصر وتقييم المراعي والغابات

في دول مجلس التعاون ورفع للمسؤولين في دول مجلس التعاون لدراسته تمهيداً لإقراره . كما أنه على مستوى الدول العربية وفي إطار متابعة تنفيذ الاتفاقية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك بفاعلية في لجنة تسيير مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والتي تعقد اجتماعاتها مرتين سنوياً بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وقد استطاعت هذه اللجنة بالتعاون مع المنظمات تحت الإقليمية والإقليمية تنفيذ العديد من الدراسات والبرامج الخاصة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف... وستعمل اللجنة التي سنكلف بإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر على ربط البرامج الوطنية ببرامج العمل تحت الإقليمية والإقليمية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في دعم تنفيذ تلك البرامج.

سابعاً - الأنشطة المنفذة ولها علاقة بمكافحة التصحر :

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وتنميتها وحسن إدارتها منذ أكثر من عقدين وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات اللازمة وتم تنفيذ العديد من الأنشطة التالي لها علاقة بمكافحة التصحر. وأهم هذه الأنشطة:

تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تهدف الى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وحسن استخدامها.

تم إعداد الأطلس الوطني ويحتوي على المعلومات الجغرافية والجيولوجية العامة.

أجريت عدة مسوحات للموارد المائية الجوفية.

• تم حصر عدد الأفلاج وكميات المياه المتدفقة منها سنوياً.

• تبلغ الطاقة الإنتاجية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي حالياً 108 مليون متر مكعب سنوياً.

تبلغ المساحات المشجرة في الدولة 300.000 دونم .

• انتهجت الدولة سياسة إقامة المحميات الطبيعية في الجزر وبعض المناطق المعزولة واصبحت هذه المحميات تزرع بأعداد كبيرة من الكائنات الحية المختلفة.

• أعدت كل من بلدية أبوظبي ودبي والشارقة والعين خرائط لاستثمارات الأراضي تحدد المناطق السكنية والزراعية والصناعية والمرافق العامة وغيرها.

تعتمد السياسة الزراعية في دولة الإمارات على مجموعة من التوجهات التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وتحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج. ويوجد على مستوى دول مجلس التعاون سياسة زراعية مشتركة أقرت في عام 1984م ثم عدلت في نوفمبر 1994م واصبحت تسمى بالسياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

بالنسبة لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فسيتم تشكيل لجنة وطنية للقيام بهذه المهمة ولا توجد مشاركة دولية سواء عن طريق الدول المتقدمة أو المنظمات الإقليمية والدولية والجهات التمويلية لمساعدة دولة الإمارات في إعداد برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر والحاجة ملحة لدولة الإمارات وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تقديم المساعدة الفنية لإعداد برامج عملها الوطنية بما يتفق مع ظروفها البيئية والاجتماعية والإقتصادية والتغيرات التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية وتأثيرها على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة. أما فيما يتعلق بالمساعدة التي تحتاجها الدولة في تنفيذ البرامج والأنشطة فسيتم إراجها أثناء إعداد البرامج وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الفنية والتقنية والعلمية.

التقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة
عن تنفيذ
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
المقدم الى
مؤتمر الأطراف الرابع 2000 م

3. الإستراتيجيات والأولويات الموضوعية ضمن إطار خطط و/ أو
سياسات التنمية المستدامة:

3-1. الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتاحة في مجالات اجتماعية
واقتصادية:

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة جهود المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام ومكافحة التصحر اهتمامها البالغ منذ السنوات الأولى لنشأتها، واعتبرتها ركيزة من ركائز سياستها التنموية. وقد حققت في مدى زمني قصير مجموعة هامة من الإنجازات في كافة المجالات ذات العلاقة بالبيئة ومكافحة التصحر، والتي ما كان لها أن تتحقق لولا السياسة الرشيدة والحكمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس الدولة حفظه الله الذي أولى قضية البيئة ما تستحقه من رعاية واهتمام.

إن إهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالبيئة هو إهتمام حقيقي وأصيل، نابع من إيمان قيادتها الرشيدة وقناعتها بأن الحفاظ على موارد البيئة هو حفاظ على حق جيل الحاضر وأجيال المستقبل. وقد أكدت دولة الإمارات هذا الإهتمام في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد، ولعل أهمها الكلمة التي وجهها صاحب السمو رئيس الدولة الى مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام 1992م، وكذلك مساهمتها بتقرير قطري في مؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي عقد في نيروبي بكينيا عام 1977م.

كما أكدت الدولة هذا الإهتمام من خلال انضمامها لمعظم الإتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية الى الحفاظ على البيئة، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي انضمت لها الدولة في يناير عام 1999م.

وجاء إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة في عام 1993 تأكيداً جديداً لهذا الإهتمام، وعلامة مميزة في مسيرة العمل البيئي ومكافحة التصحر بدولة الإمارات، وهي الهيئة التي كلفت بمسؤولية العناية بالبيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية داخل الدولة وخارجها. ورغم سنواتها القلائل فقد استطاعت الهيئة تحقيق مجموعة من الإنجازات، لعل أبرزها مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي، وقانون حماية البيئة وتنميتها الذي صدر سنة 1999م.

3-1-1. الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات
العربية المتحدة:

* الجزء الأول - أولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة وجدول أعمال القرن
الحادي والعشرين الوطني.

لقد سعت الهيئة الاتحادية للبيئة الى اعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية و خطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع سياسة الدولة في المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام ومكافحة التصحر، واستجابة لما ورد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992م. وتضمن الجدول فصلاً خاصاً عن التصحر هو الفصل الثاني عشر.

ومن هذا المنطلق فقد تعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الاقتصادية الإجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في الهيئة الاتحادية للبيئة، في إعداد وثيقة التحضير للإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي على غرار ما ورد في جدول القرن الحادي والعشرين، ووقع على الوثيقة من قبل الجهات المشاركة في إعدادها في إبريل عام 1977م. وتضمنت الوثيقة التالي:

أهداف المشروع :

يهدف مشروع الإستراتيجية بصورة أساسية الى:

- تعزيز التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بحماية البيئة وتبني مبادئ التنمية المستدامة عن طريق إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط الوطنية للتنمية.
- التحقق من عدم إرهاق الأجيال القادمة في دولة الإمارات بالديون البيئية.
- رفع القدرات الإدارية والتنظيمية للمؤسسات والعاملين في المجال البيئي.
- إعداد أجندة القرن 21 الوطنية.
- إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية.
- إعداد خطة عمل بيئية لتكون بمثابة أداة رئيسية لتطوير التنمية المستدامة في الدولة.

منهاج العمل في المشروع :

- ارتكزت إستراتيجية المشروع على أجندة القرن 21، وبمشاركة عريضة من الأطراف المعنية.
- شكلت مجموعات عمل قطاعية من القطاعات المعنية.
- نفذ المشروع على ثلاث مراحل، انتهت المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وفي نهاية كل منها تم تنفيذ ورشة عمل لتأمين منهج المشاركة في مراجعة وتبني مخرجات تلك المرحلة.
- تولي مدير عام الهيئة الاتحادية للبيئة دور المدير التنفيذي للمشروع، للإشراف عليه وتنسيق النشاطات بين لجنة التسيير والقطاعات المختلفة.
- تم تعيين مدير وطني للمشروع.
- تمت الإستعانة بخدمات وخبرات كبير خبراء وعمل طوال فترة المشروع بشكل وثيق مع المدير التنفيذي والمدير الوطني للمشروع.
- استعانت مجموعات العمل القطاعية بخدمات المستشاريين الدوليين كل في مجاله.

مراحل تنفيذ المشروع :

قسم المشروع الى ثلاث مراحل، تتضمن الأهداف التالية:

- تحديد المسائل البيئية الوطنية ووضع أولويات لها (أجندة القرن 21).
- إجراء تقييم للقدرات المتوفرة لدى المؤسسات والهيئات التي يتوقع أن يعمل المشروع من خلالها.

- وضع وتبني إستراتيجية وطنية بيئية للتنمية البيئية المستدامة.
- إعداد خطة عمل وطنية بيئية مبنية على وثائق الإستراتيجية الوطنية البيئية.

وقد تم إنجاز الجزء الأول الخاص بأولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني في شهر ديسمبر 1998م. والتقرير الختامي استوفى متطلبات المرحلة الأولى والتي تتمثل في التالي:

1. جمع المعلومات الخاصة بنشاطات جميع قطاعات العمل البيئي التنموي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. قضايا البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. القدرات البيئية المتوفرة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة
4. أولويات العمل البيئي القطاعية وأولويات العمل البيئي للدولة (أجندة القرن الحادي والعشرين الوطنية).

ويمثل الجزء الأول نسيجاً متداخلاً لما حوته التقارير القطاعية التي تم إنجازها بواسطة مجموعات العمل القطاعية العشر التي مثلت العمل البيئي التنموي في الدولة، وهي :

- قطاع البلديات
- قطاع المياه
- قطاع البيئة البحرية
- قطاع التخطيط والبيئة الحضرية
- قطاع الزراعة وموارد الأرض
- قطاع الصناعة
- قطاع الطاقة
- قطاع الصحة
- قطاع التعليم والوعي البيئي
- قطاع النفط والغاز

تضمن الجزء الأول من الإستراتيجية البيئية والخاص بأولويات العمل البيئي وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني الستة فصول التالية:

الفصل الأول :

يحتوي على الخصائص الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني:

يعني بالتنمية المستدامة وعناصرها، ويشير الى أن التنمية المستدامة تحاول أن توازن بين المحافظة على البيئة وبين التداخلات الناتجة عن تنمية الموارد والمؤشرات السكانية والتنمية الاقتصادية. كما يشير الى أن التطبيق المناسب لبعض الأدوات والآليات الاقتصادية يؤدي الى المحافظة على الموارد الأيكولوجية وتجدها مما يقود الى تنمية مستدامة ومكافحة التصحر.

الفصل الثالث :

يناقش عناصر تخطيط وبناء الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي، ويركز على عنصر المشاركة في المرحلة الأولى من تحضير الإستراتيجية، وعلى نوعية الصعوبات. كما يركز الفصل الثالث على الفوائد الناتجة عن عنصر المشاركة والتي تعود ثمارها الى الهيئة الاتحادية للبيئة وأصحاب المصلحة الحقيقية (Stakeholders). كما يشير الفصل الى أن عنصر المشاركة العريضة ذو تكاليف عالية، خصوصاً من ناحية الزمن المطلوب والمهارات الفنية والإتصالات والمتطلبات الإدارية.

الفصل الرابع :

يعني بالقضايا البيئية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة مثل:

- توفر المياه العذبة.
- التلوث بأنواعه كالتلوث الصناعي والتلوث الزراعي والتلوث النقلي والتلوث الإستهلاكي.
- البيئة الحضرية من صرف صحي ونفايات وطاقة ومياه وإسكان.
- الوعي والتربية البيئية لدى الدولة وقطاعات العمل التنموي، ولدى قطاعات مهمة من السكان.

الفصل الخامس :

استعرض القدرات البيئية وبنائها في دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الإتحادي كالهيئة الإتحادية للبيئة ووزارة التخطيط وجمعيات العمل الطوعي والنفع العام، وعلى مستوى الإمارات كالمبديات ومراكز البحوث والدوائر الخاصة. كما استعرض القدرات البيئية في بعض القطاعات مثل : قطاع الزراعة وموارد الأرض والصناعة والتخطيط والبيئة الحضرية والنفط والغاز.

الفصل السادس :

اختص بأولويات العمل البيئي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأورد أولويات العمل البيئي القطاعية، والتي سوف تبنى عليها الإستراتيجيات البيئية القطاعية. وللوصول الى أولويات العمل البيئي الوطنية أو أجندة القرن الحادي والعشرين الوطنية أشار التقرير في هذا الفصل الى أنه لا بد من الرجوع الى القضايا البيئية الواردة في الفصل الرابع وتقصي الأسباب التي أدت الى تلك القضايا ومن أهمها :

توفر المياه العذبة ومواردها

التلوث

هواء

مياه عذبة

البيئة البحرية

إدارة النفايات

البيئة الحضرية

إهدار موارد الأرض والبحر والتنوع البيولوجي

الجزء الثاني الخاص بوضع الإستراتيجية الوطنية البيئية :

تضمن مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات الذي أنجز في نوفمبر 1999 التالي :

- الاستراتيجية القطاعية وهي الاستراتيجية التي أعدت من قبل القطاعات العشرة التي مثلت العمل البيئي التنموي في الدولة والتي سبق الإشارة إليها. وبنيت الاستراتيجية القطاعية على أولويات العمل البيئي القطاعية والتي تم إنجازها في المرحلة الأولى من مشروع الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي (أنظر الجزء الأول) على نسق يتمثل في الأسباب التي على أساسها تم اختيار أولويات العمل البيئي ثم حددت الأهداف المناسبة لتلك الأولويات والسياسات المحققة لتلك الأهداف، والأولويات تتمثل في:
 - توفر موارد المياه العذبة.
 - الحد من التلوث (ماء، هواء، نفايات).

- المحافظة على البيئة البحرية.
- المحافظة على البيئة الحضرية.
- المحافظة على موارد الأرض والتنوع البيولوجي.

وقد تضمن الجزء الثاني من الإستراتيجية سبعة فصول تتمثل في التالي :

- الفصل الأول :** وهو عبارة عن مقدمة تحتوي على الخصائص البيئية لدولة الإمارات والضغوط البيئية.
- الفصل الثاني :** يعنى بالاستراتيجية الوطنية البيئية لموارد المياه.
- الفصل الثالث :** يستعرض قضايا التلوث في المياه والهواء والنفايات.
- الفصل الرابع :** يعنى بالاستراتيجية الوطنية البيئية لقضايا البيئة البحرية.
- الفصل الخامس :** يعالج الاستراتيجية الوطنية البيئية لقضايا البيئة الحضرية.
- الفصل السادس :** يشير إلى الاستراتيجية الوطنية البيئية للمحافظة على موارد الأرض والتنوع البيولوجي.
- الفصل السابع :** اختص بالاستراتيجية الوطنية البيئية للقدرات وإدارة المعلومات والوعي البيئي.

ومن الواضح أن جميع الإستراتيجيات السابقة لها علاقة بالتصحر بشكل أو بآخر، ولكن ما ورد في الفصل السادس الخاص بالاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة وموارد الأرض (الموضح في البيانات المرفقة) هي التي لها علاقة مباشرة بمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والإختلاف فقط في المسميات كما أن الأولويات المشار إليها في هذا الفصل تغطي معظم العمل المطلوب في مجال مكافحة التصحر. وقد حددت عناصر هذه الإستراتيجية في التالي :

1. أولويات العمل البيئي
2. أسباب تدهور الموارد
3. الأهداف
4. السياسات

ويمكن إيجاز أولويات العمل البيئي لهذا القطاع في التالي :

- إعادة تأهيل تدهور موارد الأرض (تصحر، تملح، فقدان التنوع البيولوجي) وإدارتها.
- ترشيد استخدام المياه في الزراعة.
- إدارة النشاط الزراعي والرعي والحراجي إدارة مستدامة.
- وجاري حالياً إعداد المرحلة الثالثة التي تتضمن الأنشطة الخاصة ببرامج العمل في مجال البيئة لجميع المجالات وبشكل تفصيلي. ومن المتوقع الإنتهاء منها في نهاية عام 2000. وبذلك تكون الإستراتيجية الوطنية للبيئة قد تم استكمال اعدادها. وفيما يتعلق بمكافحة التصحر فإن الأنشطة والبرامج الخاصة بالعمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة ستغطي ما هو مطلوب في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

الإستراتيجية البيئية القطاعية لقطاع الزراعة وموارد الأرض

أولويات العمل البيئي لقطاع الزراعة وموارد الأرض

1. تدهور موارد الأرض (تصحّر، تملح، تنوع بيولوجي) وإدارتها	
<p><input type="checkbox"/> دهور التربة بسبب الإفراط في استخدام الكيماويات الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> لزراعة المستمرة التي تؤدي لإجهاد الأرض.</p> <p><input type="checkbox"/> هل العمالة الزراعية بكثير من الأمور الهامة وعملية الإنتاج واستعمال الأراضي.</p> <p><input type="checkbox"/> ديمير الغطاء النباتي بالرعي الجائر وعمليات استصلاح الأراضي الزراعية الهامشية.</p> <p><input type="checkbox"/> لوث المياه الجوفية والتربة نتيجة لزيادة معدلات السحب من المياه الجوفية عن معدلات التغذية السنوية.</p> <p><input type="checkbox"/> لتلوث البيئي الناتج عن التخلص غير الآمن للنفايات الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> دم وجود دورة زراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> كثيف الزراعة.</p> <p><input type="checkbox"/> دم إدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط الاقتصادي للتنمية الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> دم توحيد السياسات بين الإمارات المختلفة خاصة في مجال الحوافز والدعم وبناء المؤسسات.</p> <p><input type="checkbox"/> لتظرف في عناصر المناخ وزحف الرمال.</p>	<p>الأسباب أو العوامل المؤدية للتدهور</p>
<p><input type="checkbox"/> لمحافضة على موارد التربة والغطاء النباتي واستثمارها بطريقة التنمية القابلة</p>	<p>الأهداف</p>

<p>للاستمرار وضمان حق الأجيال القادمة فيها من خلال:</p> <p><input type="checkbox"/> الحد من تدهور التربة.</p> <p><input type="checkbox"/> المحافظة على طاقتها وصونها.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>مان سلامة وقابلية استمرار عمليات التنمية الزراعية.</p>	
<p><input type="checkbox"/></p> <p>كثيف البحوث التطبيقية الخاصة بصيانة واستخدام التربة.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>ضع قانون لحيازة الأرض.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>لحد من التوسع في الرقعة الزراعية مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية والبيئية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>رعاة تطبيق دورات زراعية ومحاصيل مختارة.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>كفحة التعرية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>لمكافحة المتكاملة للأفات.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>رشيد استخدامات الكيماويات</p>	<p>السياسات</p>
<p>2. الاستخدام المرشد للمياه للزراعة المستدامة</p>	
<p><input type="checkbox"/></p> <p>مياه المياه المتوفرة في الدولة محدودة جداً.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>وارد المياه في الدولة هي بغالبيتها غير متجددة نسبة لعدم توازن المسحوب مع التغذية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>لمنافسة على المياه بين النشاطات الزراعية والصناعية والحضرية يزداد بشكل كبير.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>ستتزايد الموارد المائية نتيجة الاستعمال غير الاقتصادي والمفرط للموارد المائية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>زيادة مستوى ملوحة المياه الجوفية نتيجة زيادة السحب من مخزونها.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>زيادة مستويات تلوث المياه المتاحة للاستخدام الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>نخفاض العائد الإنتاجي والاقتصادي للمياه المستهلكة في الإنتاج الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>أثير سياسات تنمية القطاع الزراعي واستخدام واستثمار المياه فيه والتي أدت إلى زيادة استهلاك الماء في الإنتاج الزراعي.</p>	<p>الأسباب أو العوامل المؤدية للتدهور</p>

<p><input type="checkbox"/> دم وجود ضوابط محددة وصريحة تنظم عمليات استخراج واستهلاك المياه في القطاع الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/> ياب التقديرات الدقيقة للمخزون من المياه الجوفية وإيجاد التوازن بين الكميات المستهلكة والمخزون.</p> <p><input type="checkbox"/> دم وجود خطط ودراسات كافية موجهة نحو ازدياد كفاءة استخدام المياه في نظم الإنتاج الزراعي القائمة حالياً.</p>	
<p><input type="checkbox"/> دارة موارد المياه المتاحة للنشاطات الزراعية بشكل يؤدي إلى استمرار ودوام نظم الإنتاج الزراعية في الدولة وعدم استنفاد الموارد.</p> <p><input type="checkbox"/> نمية الموارد المائية.</p>	<p>الأهداف</p>
<p><input type="checkbox"/> فعيل دور الهيئة العليا لموارد المياه في تخطيط وتنمية الموارد المائية.</p> <p><input type="checkbox"/> ضع القوانين والضوابط التي تنظم تخطيط وتنمية الموارد المائية.</p> <p><input type="checkbox"/> يجاد وتطبيق سياسات اقتصادية تسعيرية للمياه المستخدمة في القطاعات المختلفة لتقليل وترشيد استهلاك المياه.</p> <p><input type="checkbox"/> استخدام الأسس الاقتصادية والفلاحية والإنتاجية في تقليل استخدام المدخلات الزراعية (وبشكل خاص استهلاك المياه) والتركيز على النظم الإنتاجية ذات الكفاءة العالية.</p> <p><input type="checkbox"/> قديم تسهيلات مالية لإنشاء واستخدام شبكات الري الحديث خاصة في الإمارات الشمالية.</p> <p><input type="checkbox"/> لتدرج في سحب الدعم الموجه لحفر الآبار والمكائن ومضخات المياه وتوجيه تلك الأموال (Cross-subsidization) لدعم تطوير شبكات الري وإدخال محاصيل ذات قيمة اقتصادية عالية وملائمة ووضع حدود قصوى للسحب من الآبار المنتجة ومراقبتها.</p> <p><input type="checkbox"/> لتشدد في منح تراخيص آبار جديدة مع معاقبة المخالفين للقانون خاصة في المناطق المعرضة للجفاف بسبب الإفراط في السحب من المياه الجوفية.</p> <p><input type="checkbox"/> ضع سياسات من شأنها الارتقاء بالوعي البيئي.</p> <p><input type="checkbox"/> فعيل دور الإرشاد الزراعي في موضوع ترشيد استخدام المياه في الزراعة.</p>	<p>السياسات</p>

<p><input type="checkbox"/> نشاء وتعزيز آليات للتعاون والتنسيق مع الجهات التي تقوم بالبحث العلمي.</p> <p><input type="checkbox"/> ستكشاف استخدام مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) في عمليات التحلية.</p> <p><input type="checkbox"/> لتركيز على إنتاج مياه ذات نقاوة غير عالية بحيث تكون كلفة إنتاجها أقل وتصلح للأغراض الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> قليل الفقد من مياه الأمطار عن طريق زيادة نسب تغذية المياه الجوفية.</p> <p><input type="checkbox"/> تطوير البحوث وتقنيات الري الحديثة لزيادة كفاءة استخدام المياه في الإنتاج الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/> لإدارة الملائمة في الري من حيث التوقيت والكميات وغيرها من النواحي الفنية.</p> <p><input type="checkbox"/> اختيار بدائل من المحاصيل ونظم الإنتاج النباتي الأعلى كفاءة للوحدة المائية.</p> <p><input type="checkbox"/> يجاد نظم لإدارة التربة والمياه والمحاصيل والحيوان.</p> <p><input type="checkbox"/> وجيه البحوث المحلية والمشاركة مع الجهات ذات التخصص للتركيز على إنتاج الأصناف من المحاصيل سريعة النضج (وخصوصاً محاصيل الأعلاف الحولية).</p> <p><input type="checkbox"/> لتركيز في إنتاج قسم كبير من محاصيل الخضار ضمن البيوت المحمية.</p> <p><input type="checkbox"/> استخدام المياه المالحة والبيئات المتملحة بدرجات مقبولة في إنتاج محاصيل علفية (عشبية وشجيرية).</p> <p><input type="checkbox"/> يجاد سياسات لتقديم الدعم المادي للبحوث إلى الجهات ذات الإمكانيات البحثية. وضع استراتيجية تنسيقية لإدارة الموارد المائية.</p>	
<p>3. إدارة النشاط الزراعي والرعي والحرثي إدارة مستدامة بما في ذلك الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي (الحيوي).</p>	
<p><input type="checkbox"/> دم وجود خطط شاملة تنظم وتتكامل بين النشاطات الزراعية والرعية والحرثية وتحدد تأثير كل من هذه النشاطات على الآخر وطرق الاستثمار السليم والنظرة الشمولية لها.</p> <p><input type="checkbox"/> تباع سياسات (أو ممارسات) استثمارية تركز على تحقيق أعلى عائد أو إنتاج بدون الأخذ بالاعتبارات البيئية.</p>	<p>الأسباب أو العوامل المؤدية للتدهور</p>

<p><input type="checkbox"/> لاستعمال العشوائى وغير المنظم للموارد الرعوية.</p> <p><input type="checkbox"/> ياب المفاهيم العلمية في إدارة المرعى والموارد الطبيعية.</p> <p><input type="checkbox"/> زيادة الضغط الناتج عن التوسع السكاني والزراعي على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية والتنوع البيولوجي التي تحتويها.</p> <p><input type="checkbox"/> همال الحياة الفطرية لفترة طويلة والاهتمام بأنواع محددة منها فقط.</p> <p><input type="checkbox"/> ياب الإدراك الواسع لمفهوم وأهمية التنوع البيولوجي (الحيوي) والمحافظة عليه وعدم وجود سياسات وآليات لتحقيق حماية وتنمية التنوع البيولوجي.</p> <p><input type="checkbox"/> ياب الاستراتيجيات التي تنمي من استثمار مناطق التحريج بما يساهم في دعم الحياة الفطرية وتنمية التنوع البيولوجي.</p> <p><input type="checkbox"/> عف آليات البحث العلمي التي تساهم في تحديد استراتيجيات للتشجير الحرجي.</p>	
<p><input type="checkbox"/> تطوير الإدارة البيئية الزراعية المتكاملة والمستدامة.</p>	<p>الأهداف</p>
<p><input type="checkbox"/> ضع سياسات تتسبب بين النشاطات الزراعية والرعية والحرجية وإيجاد الآليات اللازمة لتحقيق التوازن والاستثمار الأمثل لها ضمن الموارد المتاحة.</p> <p><input type="checkbox"/> ستكمال الضوابط والقوانين المنظمة وآليات التطبيق لحماية وإدارة واستثمار الموارد الطبيعية وعلى الحياة الفطرية والتنوع الحيوي فيها، وتوفير الإمكانيات لتنميتها بشكل متوازن في كافة مناطق الدولة.</p> <p><input type="checkbox"/> بني سياسات منظمة للاستثمار في القطاع الزراعي والتي تحت على مراعاة المعايير البيئية التي تضمن استدامة النمو الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/> تطبيق الخطط التنظيمية للتوسع الزراعي والعمراني والتي تهدف إلى المحافظة على المجتمعات النباتية الطبيعية وما تحتويه من تنوع حيوي نباتي وحيواني، وعدم المساس بالأماكن التي لازالت تحتفظ بتلك المكونات.</p> <p><input type="checkbox"/> جراء تقييم اقتصادي للنظم الشائعة حالياً في الإنتاج الزراعي والإنتاج الرعوي ولمشاريع التشجير الحرجي ولأماكن الحماية البيئية.</p> <p><input type="checkbox"/> ضع معايير اقتصادية لعمليات الرعي وتطبيق سياسات الرسوم ومدة الاستعمال ووضع السياسات التي تضمن عدم استخدام المراعي الطبيعية بشكل عشوائي واستنزاف مواردها.</p>	<p>السياسات</p>

تطوير برامج تدريبية للعاملين في المجالات الزراعية والبيئية عن مفهوم الإدارة البيئية المتكاملة للموارد الطبيعية والنشاطات الزراعية وأساليب وطرق حماية وتنمية البيئة.

تطوير برامج توعية عامة عن أهمية الموارد الطبيعية وعن تأثير النشاطات الزراعية والرعية على بقاء واستمرار الحياة الفطرية والتنوع الحيوي.

تطوير برامج التوعية عن أهمية المحميات البيئية وعن إمكانيات وفوائد استخدامها التثقيفية والترفيهية للمواطنين، ونشرها عبر كافة الوسائل الممكنة.

وضع سياسات استثمارية لتلك النشاطات توازن من جهة بين الاستخدام والمقدرة الإنتاجية للمورد.

إيجاد توازن بين أعداد الحيوانات والموارد الرعية والزراعية والحرورية.

لمحافظة على إدارة وتنمية الحياة الفطرية والتنوع الحيوي في الدولة.

تطوير نظم للإنتاج النباتي في القطاع الزراعي تعتمد على إنتاج محاصيل تلبي جزء من احتياجات الأعلاف للثروة الحيوانية وتتناسب مع الظروف البيئية والموارد في الدولة.

سياسات خاصة في مجال إدارة النشاطات الرعية:

جميع وتقييم المعلومات المتوفرة من كافة المصادر عن حالة الأنظمة البيئية في الدولة (المجتمعات الطبيعية والتربة) وبشكل خاص عن طريق الصور الفضائية والمسوحات.

صر المواد الرعية لإنتاج المجتمعات النباتية وتحديد تلك التي تتوفر فيها المقدرة على الإنتاج.

اختيار مناطق من البيئة لتطبيق عدة خيارات ممكنة في عمليات إعادة تأهيل البيئة الرعية والتوصل إلى الاستراتيجيات الملائمة.

لتركيز في مجال الزراعة المرورية على إنتاج أعلاف قليلة الاستهلاك للماء ذات القيمة العلفية العالية.

جراء البحوث لتحديد نظم الإنتاج الزراعي التي تمكن من تحويلها إلى نظم منتجة.

تقييم مدى واسع من النباتات المتحملة للملوحة وبشكل خاص منها التي تصلح لاستخدامها في تغذية الحيوانات سواء منها حيوانات المزرعة أو الحيوانات الطبيعية، وإيجاد نظم وإدارة إنتاجها التي تحقق أعلى عائد والملائمة بيئياً.

سياسات خاصة في مجال إدارة نشاطات التشجير الحرجي:

قويم أنظمة التشجير الحرجي وإيجاد نظم بديلة متنوعة التكاليف وإدارتها حسب المناطق البيئية، وعدم الاعتماد على نمط واحد فقط من التشجير.

تطوير نظم من التشجير الحرجي توفر مواد علفية للمواشي وبشكل خاص لدعم الحياة البرية وتميبتها.

لاستفادة من مناطق التشجير الحرجي في تنمية النباتات ذات الفوائد الطبية والتصنيعية.

سياسات خاصة في مجال إدارة وتنمية الحياة الفطرية والتنوع الحيوي:

جميع المعلومات المتعلقة بالحياة الفطرية المتواجدة في الدولة والمصادر الوراثية المتوفرة.

جراء دراسات وبحوث عن ظاهرة فقدان وانقراض الأنواع الحيوية (من نباتات وحيوانات) من الأنظمة البيئية المختلفة في الدولة وتأثير النشاطات الإنسانية المختلفة على تلك الظاهرة.

جراء حصر للمناطق البيئية المؤهلة لتطبيق إجراءات الحماية والصيانة والتوسع في إحداث مناطق محمية بيئية في كافة مناطق الدولة واستغلالها في تنمية وزيادة التنوع الحيوي.

أسيس بنوك للمصادر الوراثية (للتنوع الحيوي) النباتية والحيوانية بحيث تشمل على أماكن لحفظ المصادر (EXSitu) وأماكن أخرى طبيعية (INSitu) لتنميتها فيها والاستفادة من زيادة أعدادها.

ضع آليات للتعاون مع الجهات المحلية والعالمية التي يمكن الاستفادة منها في تحقيق السياسات.

4. التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية (الحضر، الصناعة والنقل).

جود كثير من المصانع كمصانع البتروكيماويات والأسمنت والأسفلت والبلاستيك والأصباغ والصناعات الخفيفة وغيرها قريباً من الأراضي الزراعية ومصادر المياه.

أثر الأراضي والمزارع القريبة تأثيراً مباشراً بغبار الكسارات ومصانع الأسمنت مما يؤدي لتدهور النباتات فيها.

لاستخدام غير المرشد للمخصبات والكيماويات الزراعية.

الأسباب أو العوامل المؤدية للتدهور

<p><input type="checkbox"/> استخدام البلاستيك الزراعي للبيوت المحمية ومغطيات التربة.</p> <p><input type="checkbox"/> جريف التربة الزراعية مما يحد من نمو النباتات.</p> <p><input type="checkbox"/> جريف الطبقات الرسوبية في بطون الأودية والتي تشكل الطبقة التي يتخللها الماء لينفذ للخزانات الجوفية.</p> <p><input type="checkbox"/> حدودية الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة مما مهد الطريق لاستصلاح أراضي جديدة مما يؤدي لتجريف التربة وإزالة الأشجار والشجيرات المحلية.</p> <p><input type="checkbox"/> لإفراط في الرعي مع قلة الأمطار وعدم كثافة الغطاء النباتي.</p> <p><input type="checkbox"/> نمو السريع لقطاع التشييد في معظم مدن الدولة لتلبية الاحتياجات السكنية والخدمية، وما يتبع ذلك من:</p> <p><input type="checkbox"/> الضغط على الموارد المائية.</p> <p><input type="checkbox"/> إلقاء مخلفات البناء والنفايات ومخلفات الأفراد.</p> <p><input type="checkbox"/> التوسع المطرد في مجال الصناعات الخاصة بمواد البناء مثل: مصانع الأسمنت، الألمنيوم، الأصباغ... (عدم التخلص الآمن من مخلفات هذه المصانع).</p> <p><input type="checkbox"/> استخدام الآليات والرافعات والمعدات الثقيلة للبناء ورصف الطرق وبناء الجسور والأنفاق.</p> <p><input type="checkbox"/> زيادة حركة النقل داخل المدن لتلبية احتياجات قطاع التشييد.</p> <p><input type="checkbox"/> أعمال الحفر لتمديد خطوط الهاتف وأسلاك الكهرباء وأنابيب المياه داخل وخارج المدن.</p> <p><input type="checkbox"/> ازدياد عدد المركبات الخاصة والعامة.</p> <p><input type="checkbox"/> الأعطال الناجمة عن شبكات المجاري وتسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة.</p>	
<p><input type="checkbox"/> خفض الآثار الضارة على البيئة الزراعية والاقتصادية والاجتماعية.</p>	<p>الأهداف</p>
<p><input type="checkbox"/> تطوير وتحسين السياسات التخطيطية للمدن.</p> <p><input type="checkbox"/> ث كافة بلديات الدولة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لإنشاء مشاتل وتوزيع الأشتال على السكان بأسعار رمزية.</p> <p><input type="checkbox"/> وفير البيانات والمعلومات الخاصة بالآثار السلبية للمصانع المختلفة للاستفادة منها عند اتخاذ القرار.</p> <p><input type="checkbox"/> عادة النظر في سياسات تسويق وتسعير المنتجات الزراعية ودعم المدخلات الزراعية. وفي المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من مياه الري، أو التي يستخدم في إنتاجها الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات الزراعية.</p>	<p>السياسات</p>

<p><input type="checkbox"/> بالمقابل، تشجيع ودعم المزارعين وشركات القطاع الخاص لاتباع أسلوب الزراعة "العضوية".</p> <p><input type="checkbox"/> تفعيل دور جمعيات النفع العام والتنسيق بينها وبين قطاعات الشؤون الاجتماعية ودوائر الشؤون الدينية (خطباء المساجد) والتربية والتعليم وأجهزة الإعلام المختلفة.</p> <p><input type="checkbox"/> دخال المناهج المتخصصة في المدارس والجامعات وتعزيز القائم منها حالياً مع تدريب الكوادر الفنية العاملة في المجالات ذات الصلة بهدف بناء القدرات البشرية.</p> <p><input type="checkbox"/> عم السياسات الهادفة لصيانة موارد الأرض والمياه كمشاريع السدود وصيانة الأودية.</p> <p><input type="checkbox"/> ستقطاب التمويل الحكومي والأهلي ومن المنظمات الدولية والإقليمية لصالح البرامج والمشاريع البحثية التي تعنى بدراسة التربة والجفاف والملوحة والنباتات الطبيعية.</p>	
<h3>5. الإدارة البيئية السليمة للمدخلات الزراعية (أسمدة، مبيدات).</h3>	
<p><input type="checkbox"/> ارتفاع استهلاك الأسمدة المعدنية ومنتجات النمو والمواد المغذية بكافة أنواعها بدرجة كبيرة مع عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الكميات المستهلكة من كل منها في المناطق والبيئات المختلفة في الدولة وكيفية استخدامها.</p> <p><input type="checkbox"/> لاستخدام المرتفع للمبيدات ومن أنواع وتراكيب متعددة، بالرغم من القوانين والأنظمة التي وضعت للحد من استخدامها وترشيدها.</p> <p><input type="checkbox"/> لانتشار الواسع لاستخدام البلاستيك بأنواعه الأسود والأبيض والشفاف لأغراض متعددة في البيوت البلاستيكية وفي حماية المزروعات، وتراكم المخلفات الناتجة عنها بكميات كبيرة في البيئة الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> احتمال حدوث تلوث كبير للتربة والمياه وللإنتاج النباتي والحيواني في البيئة الزراعية الناتج عن الاستخدام الزائد للمدخلات الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> قص الخبرة لدى العاملين في الحقول الزراعية في التعامل مع المبيدات والمخلفات الزراعية وعدم اتباع الطرق الصحيحة والسليمة بيئياً للتخلص منها.</p> <p><input type="checkbox"/> استخدام كميات كبيرة من المواد البلاستيكية والمعدنية في شبكات الري وتآكل تلك المواد بمعدلات عالية، نتيجة الظروف البيئية القاسية في الدولة، وتبقى آثارها الضارة في البيئة.</p> <p><input type="checkbox"/> دم توفر المعلومات والدراسات المتعلقة بمدى تأثير الحيوانات الزراعية بمخلفات المدخلات الزراعية والتأثيرات المحتملة لذلك على الإنسان.</p>	<p>الأسباب أو العوامل المؤدية للتدهور</p>

<p><input type="checkbox"/> دم كفاية المعلومات عن مدى تلوث الأعلاف (المركزة والخشنة) التي تستهلكها الحيوانات المحلية وخصوصاً المنتجة في خارج الدولة، وكذلك المعلومات والتأثيرات الممكنة لاستخدام الهرمونات الصناعية في تسمين المواشي والدواجن.</p> <p><input type="checkbox"/> دم التخلص الصحيح للمخلفات الزراعية البيولوجية منها وغير البيولوجية يؤدي إلى توفير بيئة طبيعية لتكاثر الآفات والذباب المنزلي وغيرها، والتي تتطلب مكافحتها استخدام المواد الكيماوية والمبيدات وتؤدي إلى زيادة تلوث البيئة.</p>	
<p><input type="checkbox"/> قليل استخدام الكيماويات الزراعية وتحسين إدارة استخدامها.</p>	<p>الأهداف</p>
<p><u>سياسات تنظيمية:</u></p> <p><input type="checkbox"/> يجاد آليات للتنسيق والتعاون المشترك بين الجهات التي لها مسؤوليات في إدارة المدخلات الزراعية أو في معالجة آثارها.</p> <p><input type="checkbox"/> راجعة وتقييم التشريعات الخاصة بتداول وإدخال المبيدات والمواد الكيماوية وتوحيدها على مستوى الدولة ووضع الآليات اللازمة لتطبيق القوانين والتعليمات.</p> <p><input type="checkbox"/> جراء مراجعة مستمرة للمبيدات المسموح التداول بها وتقييم فعاليتها وآثارها البيئية وذلك بهدف التوصل إلى السماح للحد الأدنى من المبيدات بالتداول داخل الدولة والتي تتصف بأقل الآثار المتبقية في البيئة.</p> <p><input type="checkbox"/> لتشديد على وجود المواصفات القياسية في عبوات المبيدات والمواد الكيماوية ووجود التعليمات الواضحة باللغة العربية عن كيفية التعامل معها والتخلص منها. وكذلك التشدد في تعليمات الأمان ووسائل الحماية المناسبة للقائمين على التداول بها.</p> <p><input type="checkbox"/> ضع ضوابط محددة لكميات الشوائب من العناصر المعدنية الثقيلة في الأسمدة المعدنية وغيرها من المواد المضافة للبيئة الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> ضع السياسات الاقتصادية التي توفر التحفيز أو الجزاء والإدارة السليمة.</p> <p><input type="checkbox"/> شجيع ودعم الصناعات التي تنتج المواد المرتبطة بالمدخلات الزراعية (بلاستيك، أنابيب، مبيدات، ...) ذات الأثر البيئي المحدود والتي تكون سهلة التحلل (المواد الصديقة للبيئة).</p> <p><input type="checkbox"/> ضع سياسات تسعيرية للمنتجات الزراعية والتي تؤدي إلى تحقيق دخل متوازن للمزارع دون أن يتم ذلك عن طريق تحقيق أعلى مردود إنتاج وما يتطلبه ذلك من استهلاك لكميات كبيرة من مدخلات الإنتاج.</p> <p><input type="checkbox"/> شر الوعي بأخطار تأثيرات المدخلات الزراعية على الإنسان والبيئة التي يعيش</p>	<p>السياسات</p>

<p>بها.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>شر الوعي بين العاملين في القطاع الزراعي عن التأثيرات البيئية الخطيرة للمخلفات الكيماوية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>زيادة دور الإرشاد الزراعي والمشرفين الزراعيين في عمليات إضافة المبيدات والأسمدة والتخلص من النفايات.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>جاء الدراسات والبحوث لتحديد الاستهلاك الأمثل من الأسمدة (معدلات التسميد) وتراكم المواد المعدنية في التربة والأعلاف والمنتجات الحيوانية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>شجيع الأنماط من الاستثمار الزراعي ونظم الإنتاج النباتي التي تتصف بقلة استهلاكها من المواد المغذية وبارتفاع كفاءة استخدام تلك المواد.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>راقبة مستوى ونوع العناصر الملوثة المعدنية والعضوية في مصادر المياه وخاصة الجوفية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>يام هيئات متخصصة مستقلة بإجراء القياسات والبحوث والمراقبة المتعلقة بكميات ونوع العناصر الملوثة المتبقية في الماء والتربة والمنتجات النباتية والحيوانية وتحديد المصادر المحتملة لها ووضع السياسات والطرق اللازمة للحد منها والتحكم بها.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>وجيه البحوث والألويات نحو استنباط وإدخال الأنواع والأصناف والسلالات النباتية التي تتميز بمقاومتها للآفات الأكثر انتشاراً في البيئة المحلية ووسائل المكافحة الحيوية والمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>ستعمال المبيدات ذات الاختيارية العالية في تأثيرها لتقليل الآثار الجانبية لها والحد من استعمال المبيدات الكيماوية.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>شجيع إنتاج واستيراد واستخدام بدائل للمواد البلاستيكية المستخدمة في الزراعة من النوع القابل للتحلل (Biodegradable).</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>استخدام التقنيات التي تحد من استخدام بعض المواد المطلوبة في العمليات الزراعية والتي لها مخلفات متبقية كبيرة.</p>	
<p>6. رفع درجة الوعي البيئي وبناء القدرات البشرية والمؤسسية والتشريعية.</p>	
<p><input type="checkbox"/></p> <p>دم وجود (أو تفعيل دور) جهة واحدة مسئولة عن صياغة السياسات المتعلقة بالتوعية البيئية بالقضايا التي تربط بالنشاطات المختلفة في قطاع الزراعة وموارد الأرض.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>دني كفاية التنسيق بين الجهات التي لها دور في التوعية البيئية المتعلقة بقضايا القطاع الزراعي.</p>	<p>الأسباب أو العوامل المؤدية للتدهور</p>

<p><input type="checkbox"/> دم كفاية التشريعات والضوابط التي تفرض أولوية التوعية البيئية وتساهم في تدعيم ونشر الوعي من قبل القطاعات التي لها دور في القضايا البيئية الزراعية.</p> <p><input type="checkbox"/> دم كفاية القدرات البشرية المتخصصة في التوعية البيئية بالمشاكل المرتبطة بالنشاطات الزراعية في القطاع الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/> دم كفاية البرامج وحملات التوعية والنشرات المتعلقة بقضايا البيئة في قطاع الزراعة على المستويات الاجتماعية والتعليمية والدينية والرياضية والتي تبرز أهمية دور المسئول والمواطن العادي والعامل الزراعي في الحد من تلك المشاكل البيئية.</p> <p><input type="checkbox"/> دم كفاية الدعم المادي المخصص لبرامج التوعية البيئية، ولتوفير الإمكانيات لبناء القدرات في مجال الوعي البيئي سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي.</p> <p><input type="checkbox"/> عف آليات الحصول على المعلومات المتعلقة بالمشاكل البيئية المحلية ووسائل تبادل المعلومات سواء على المستوى المحلي أو العالمي.</p> <p><input type="checkbox"/> عف القبول الرسمي والشعبي بأهمية وخطورة المشاكل البيئية التي تواجه قطاع الزراعة وموارد الأرض (استنزاف المياه، التلوث، تملح الأراضي وغيرها الكثير).</p> <p><input type="checkbox"/> عف القبول الرسمي والشعبي بأهمية ترشيد مدخلات الإنتاج الزراعي وأهمية التخلص من المخلفات الناتجة عن الاستثمار الزراعي وإعادة تدويرها.</p>	
<p><input type="checkbox"/> رفع درجة الوعي البيئي وبناء القدرات البيئية.</p>	<p>الأهداف</p>
<p><input type="checkbox"/> يجاد أو تفعيل دور جهة تكون مسؤولة عن وضع سياسات التوعية الشاملة الخاصة بالمشاكل البيئية والتنسيق في قطاع الزراعة وموارد الأرض.</p> <p><input type="checkbox"/> يجاد التشريعات والنظم التي تكفل إلزامية نشر التوعية بمشاكل القطاع من قبل الجهات المعنية بها ومن قبل الجماعات ذات الصلة، وكذلك من قبل الأفراد.</p> <p><input type="checkbox"/> يجاد سياسات لتنسيق جهود التوعية بين الجهات ذات الصلة في القطاع الزراعي والجهات المختصة الإعلامية بهدف وضع سياسات وأطر دائمة للتعاون الإعلامي ونشر الوعي البيئي المطلوب.</p> <p><input type="checkbox"/> وفير الدعم المادي الثابت لتطوير التوعية البيئية والتدريب بقضايا الزراعة وموارد الأرض.</p> <p><input type="checkbox"/> خصيص موازنات خاصة بالتوعية البيئية وتطويرها على المستويات المحلية والاتحادية وعلى مستوى المؤسسات العامة وفرض ذلك أيضاً على المؤسسات والاستثمارات الكبرى الخاصة.</p>	<p>السياسات</p>

<p><input type="checkbox"/></p> <p>فع القدرات البيئية في القطاع الزراعي.</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p>كثيف البرامج الإعلامية والحملات والنشرات التي تهدف إلى التوعية بقضايا البيئة الزراعية والموارد الطبيعية.</p>	
--	--

2-3 . الخطط والإستراتيجيات الوطنية في مجال مكافحة التصحر الموضوعة قبل تنفيذ الاتفاقية :

مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة :

أعدت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الدولة وتم الإنتهاء منها عام 1995م، ولم يتم العمل بها نظراً للشروع في إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي والتي سيندرج ضمنها معالجة جميع القضايا البيئية بشكل متوازن ومتكامل بما فيها وضع برامج وأنشطة خاصة لمكافحة التصحر. وقد تضمنت الخطة المشار إليها التالي :

الفصل الأول : يتضمن حصراً للموارد الطبيعية وامكاناتها.

الفصل الثاني : يتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للدولة، ويشتمل على ثلاثة فروع هي : التنمية الاقتصادية، الوضع الاجتماعي، والإمكانات الزراعية. وعدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثالث : يستعرض الجهود التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً لمكافحة التصحر في الإمارات العربية المتحدة، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقاً في هذا التقرير.

ويتناول الجزء الثاني الجانب الفني من خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

الفصل الرابع : يتضمن "خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وتم استعراض حجم مشكلة التصحر، وسوف يتم التطرق له عند كتابة تحليل الوضع الراهن. كما ينطرق هذا الفصل أيضاً الى اقتراح استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة التصحر في دولة الإمارات، تغطي فترة السنوات 1994-2020م. وبناءً على الأهداف الوطنية لدولة الإمارات تم تحديد سبعة أهداف تعالج ضمن ما تعالجه الأمن الغذائي، ورفاه الإنسان، والإستخدام المستديم للأرض والمياه، وتشجيع المشاركة الشعبية، وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية. وقد اختيرت لعناصر الإستراتيجية ثمانية برامج تشمل ما يلي:

9. التقييم والرصد

10. إدارة الموارد المائية من خلال خمسة برامج فرعية.

11. الوعي العام والمشاركة الشعبية

12. الزراعة التحفظية (المرشدة)

13. التأمين ضد الجفاف

14. تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية

15. تعزيز القدرات المؤسسة الوطنية

16. التعاون الوطني والإقليمي والدولي.

الفصل الخامس : يعالج مسألة بناء القدرات المؤسسة الوطنية. ويتسعرض المؤسسات العاملة في مجال القضايا البيئية في الإمارات العربية المتحدة وتاريخ هذه المؤسسات حتى إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة في نيسان / إبريل عام 1993م. مع تركيز خاص على دور البلديات. كما يتناول الفصل الآلية الوطنية المقترحة لمكافحة التصحر والجهاز الرئيسي المقترح هو اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر التي يرأسها وزير الزراعة وتضم 11 عضواً. أما الأجهزة الأخرى المقترحة في الآلية هي: إدارة مكافحة التصحر، والوحدات الإقليمية لتنسيق مكافحة التصحر، ولجان مستخدمي الأراضي المتصحرة. وأورد الفصل وصفاً لوظائف هذه الأجهزة واقترح بعض الإجراءات التنفيذية.

الفصل السادس : يتناول البرامج ذات الأولوية والمشاريع المقترحة تنفيذها في الأجل القصير خلال الفترة 1994-1999. والمشاريع المقترحة التي يبلغ عددها 27 مشروعاً، وتم

التأكيد على المشاريع التنفيذية، أو الميدانية، التي بلغ عددها 14 مشروعاً، وكان نصيب برنامج الموارد المائية منها سبعة مشاريع. وقد عرضت المشاريع على اجتماع مائدة مستديرة عقد مع ممثلين للحكومة. وأعرب المجتمعون عن موافقتهم بشكل عام على النتائج الأساسية والتوصيات الرئيسية دون التطرق لمناقشة التفاصيل.

أما فيما يتعلق بالمشكلات والأولويات، فقد أوصي باتخاذ إجراء لتحديدها، والأولويات التي اقترحت هي :

1. إعطاء أولوية عليا لبرنامج إدارة الموارد المائية.
2. حماية وتعزيز ما تم إنجازه في مجالي الزراعة والتحريج.
3. إعداد كوادرات ممتازة مدربة تدريباً جيداً.
4. توفير الآليات المؤسسية والأطر التشريعية.

وفي النهاية يتطرق التقرير الى مسألة المتابعة. ولما كانت مسؤولية المتابعة من اختصاص الحكومة، فلا بد على منظمات الأمم المتحدة أن تخطو الخطوة الأولى، وهي تقديم خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر هذه بحيث تتولى بعد ذلك الأمانة العامة لبلديات الإمارات العربية المتحدة مسؤولية متابعتها. وقد اقترحت أربع خطوات لهذه المتابعة هي :

1. الحصول على موافقة الحكومة.
2. وضع التنظيم المتسلسل الكامل للهيكل المؤسسي..
3. تشكيل اللجنة التوجيهية للحلقة الدراسية الوطنية.
4. عقد الحلقة الدراسية الوطنية واستكمال صياغة المشروع.

ولا تزال هذه الخطة مسودة، وربما عدد من التوجهات التي ورد بها قد ورد في الإستراتيجية الوطنية للبيئة، وخاصة فيما يتعلق بالموارد الأرضية والزراعة.. ومما سبق يتضح اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمكافحة التصحر من خلال الخطط والإستراتيجيات التي وضعت وأشير لها أعلاه بالتفصيل.

3-3. التقنيات والمعارف التقليدية :

نجحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو رئيس الدولة في إقامة دولة عصرية مع السعي لتحقيق التوافق مع البيئة المحلية، والمحافظة على التراث والتقاليد والمعارف التقليدية والعمل على إحيائها حرصاً على الهوية الوطنية من التشويه أو الإندثار.

وتجاوباً مع اهتمامات صاحب السمو رئيس الدولة وتوجيهاته المستمرة بالإهتمام بالتراث الشعبي والمعارف التقليدية ودعوته الى جمعه وتوثيقه، إنتشر في مختلف مدن الدولة المراكز والجمعيات والمحميات والمتاحف والأندية المهتمة بمختلف أنواع التراث الشعبي والمعارف التقليدية، ومن بينها مركز الوثائق والدراسات ولجنة التاريخ والتراث وجمعية إحياء التراث الشعبي وأندية الفروسية واتحادات سباقات الهجن ومراكز الصناعات التقليدية البيئية وفرق الفنون الشعبية. وتم في شهر مارس من عام 1985م تأسيس جمعية إحياء التراث الشعبي التي تهدف الى المحافظة على التراث والمعارف التقليدية وإحيائها وإظهارها أمام الأجيال المتعاقبة كي يتفهموا كيف كان يعيش أجدادهم والقاء الأضواء على العادات والتقاليد والمعارف المتوارثة. وقد أنشأت الجمعية قرية زايد للتراث الشعبي التي تعد اليوم معلماً مهماً في أبوظبي يقدم مفردات الحياة التقليدية القديمة قبل النهضة التي شهدتها البلاد.

وينحدر سكان دولة الإمارات العربية المتحدة من قبائل عربية مختلفة كان القليل منها يمارس العيش البدوي الترحالي وتربية الجمال والأغنام، إذ أن اغلبها كان مستوطناً يمارس الزراعة البسيطة وزراعة النخيل في واحات ليوا، وعلى الساحل كانت القبائل تمارس صيد الأسماك وانتشال اللؤلؤ. وفي واحة العين توجد القبائل التي تمارس الزراعة وخاصة زراعة التمور عن طريق المياه الجوفية والري بالأفلاج. وفي شمال الإمارات حيث تنكأثر الأمطار نسبياً تمارس الزراعة أيضاً طول العام. وفي جبال حجار الفجيرة تمارس

القبائل الزراعة عن طريق انشاء المدرجات. أما في دبي والشارقة وجلفار (رأس الخيمة) فقد تم ممارسة التجارة عبر القوارب والسفن الخشبية (الدوبة).

وإنطلاقاً من تقاليد الصحراء، أعطيت تربية الأبل الإهتمام الذي تستحقه، فالأبل كانت تنقل الناس عبر الصحراء وتوفر لهم الحليب واللحم والجلود. كما أن عظام اكتافها كانت تستخدم كألواح كتابية صغيرة للتلاميذ. أما اليوم، وعلى الرغم من أن وسائل النقل أصبحت متوفرة إلا أن الكثير من العائلات المواطنة لا تزال تحتفظ بعدد قليل من الإبل للإستفادة من لحمها وحليبها وأنشطة سباق الهجن. وحكومة الإمارات تشجع على ذلك عبر تقديم مساعدات مالية الى أولئك الذي يواصلون تربية هذا الحيوان. كما أنشأت الدولة عدد من المحميات البرية للمحافظة على الحياة الفطرية سواء نباتية أو حيوانية.

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة تغيرات عميقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي تغيرات وفرت للشعب كل مزايا المجتمعات العصرية. وكانت الحياة في الإمارات صعبة تحتاج الى قدرات فائقة لمواجهة مشقات الأرض القاسية والمناخ الجاف، وأما اليوم فقد أصبحت الأمور أكثر سهولة، إلا أن تمسك الشعب بترائه العريق يعزز ثقته بماضيه ويمكنه من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل والتغلب عليها مع المحافظة على الموارد البيئية.

3-4. الإنذار المبكر :

تقوم وزارة المواصلات انطلاقاً من مسؤولياتها في تأمين سلامة الأرواح والممتلكات في الجو والبحر والبر بالتعرف على التغيرات المناخية بالدولة. ولهذا الغرض تم تنفيذ مشروع إنشاء إدارة للأرصاد الجوية اعتباراً من أول يناير 1992 وتقوم بتسيير المرفق الوطني للأرصاد الجوية وتجهيزه بأحدث نظم الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية واصبح قادراً على تأدية خدمات الأرصاد الجوية لجميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة. ويضم المرفق الوطني للأرصاد الجوية مركز التنبؤات الجوية الرئيسي، مركز اتصالات الأرصاد الجوية، بنك معلومات الأرصاد الجوية، مركز معايرة أجهزة الرصد الجوي، ورشة إصلاح وصيانة نظم الأرصاد الجوية و مكتبة عامة للأرصاد الجوية. كما توجد لدى وزارة الزراعة والثروة السمكية 10 محطات أرصاد رئيسية مزودة بأكثر من 60 جهاز لقياس حرارة الجو والأرض والماء والرطوبة النسبية واتجاه وسرعة الرياح وكميات الأمطار والتبخّر كما توجد حوالي 32 محطة أخرى لقياس كميات مياه الأمطار. وجميع محطات الرصد السابقة والمراكز تستخدم أيضاً في رصد التطرف في عناصر المناخ وخاصة درجات الحرارة والهطول المطري والرياح وتقوم أيضاً وزارة الزراعة والثروة السمكية برصد التغير في الغطاء النباتي الرعوي والزراعي وإتجاهاته.

4. التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الإتفاقية:

1-4. الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الإتفاقية :

كلفته الهيئة الاتحادية للبيئة لتكون الجهة المنسقة على المستوى الوطني والتحت إقليمي والإقليمي والدولي فيما يخص متابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقائم حالياً الإعداد لتشكيل لجنة وطنية برئاسة الهيئة وعضوية جميع الجهات ذات العلاقة لتقوم بإعداد الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر تمسياً مع ما وردت في الإتفاقية والملحق الآسيوي.

1-1-4. الصفة القانونية :

تضمن قرار مجلس الوزراء رقم 4/452 لسنة 1997م الموافقة على تخويل الهيئة الاتحادية للبيئة متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ما ورد فيها على المستوى الوطني والتحت اقليمي والإقليمي والدولي بالتنسيق الكامل مع الجهات ذات العلاقة.

وستتكون اللجنة الوطنية من اعضاء من ما يقارب من عشرين وزارة ومؤسسة وطنية وأهلية لها علاقة بمكافحة التصحر وذلك لمتابعة الإتفاقية وإعداد استراتيجية وبرامج عمل وطنية لمكافحة التصحر .

4-1-2. الموارد :

تتمتع الهيئة الاتحادية للبيئة باستقلال مالي، حيث يتم كل عام تخصيص موازنة مالية سنوية لها لتنفيذ كافة مشروعاتها وكافة نشاطاتها.

4-1-3. مهام وواجبات الهيئة الاتحادية للبيئة :

الهدف من انشاء الهيئة حماية وتطوير البيئة في الدولة، ووضع الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة على البيئة من الأثار الضارة الناجمة عن الأنشطة التي تؤدي الى الحاق الضرر بالصحة البشرية والمحاصيل الزراعية والحياة البرية والبحرية والموارد الطبيعية الأخرى والمناخ، وتنفيذ هذه الخطط والسياسات واتخاذ جميع التدابير والاجراءات المناسبة لوقف تدهور البيئة ومكافحة التلوث البيئي بجميع اشكاله ومنعه والحد منه لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبل.

واللهيئة في سبيل تحقيق اهدافها التعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنية للقيام بما يأتي:

- 1) اعداد مشروعات القوانين والتشريعات والنظم التي تحقق سلامة وحماية وتطوير البيئة.
- 2) بحث ودراسة واقتراح الخطط والسياسة العامة لشؤون البيئة على مستوى الدولة.
- 3) دراسة ومناقشة السياسات والخطط التي تضعها الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تمارس نشاط قد يؤثر على نوعية البيئة، واقتراح الحلول لأية مشكلات أو معوقات بيئية تواجه هذه البرامج والمشروعات.
- 4) بحث ودراسة ووضع الاقتراحات والحلول لأية أمور أو مشكلات ذات علاقة بالبيئة تحال اليها من مجلس الوزراء أو من أية جهة أخرى، رسمية أو غير رسمية، في الدولة.
- 5) اجراء أو الإشراف على اجراء ابحاث ودراسات شاملة عن التلوث ومراقبة أثاره السلبية على الصحة والبيئة واتخاذ جميع الاجراءات الوقائية والوسائل اللازمة الممكنة للحد من التلوث البيئي بجميع اشكاله.
- 6) وضع الأسس اللازمة لربط الاعتبارات البيئة بسياسة التخطيط والتنمية على مستوى الدولة، وذلك بادراج التدابير البيئية كجزء لا ينفصل عن السياسة المقررة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية التي تتولى تنفيذها الأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص عن طريق تقييم المردود البيئي للمشروعات.
- 7) مراقبة الأنشطة العامة والخاصة التي تؤثر بشكل سلبي على نوعية البيئة والموافقة على المشروعات ذات الأثر السلبي على البيئة قبل الترخيص بها ويصدر بهذه المشروعات قرار من مجلس الوزراء.
- 8) تجميع وتنفيذ الدراسات الهادفة الخاصة بتلوث الهواء والماء والبحار والتربة وحماية مصادرها من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والحية.
- 9) الإهتمام بتنمية وتطوير الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية.
- 10) دراسة طبيعة التربة والمياه والطاقة، واقتراح وسائل المحافظة عليها من التدهور وانخفاض كفاءتها، وذلك عن طريق وضع الضوابط اللازمة للحد من سوء استخدامها أو استنزافها والتركيز على دراسة المياه الجوفية والمناطق الصحراوية والحد من التصحر.
- 11) دراسة طبيعة المناطق الساحلية والبيئة البحرية واقتراح حماية مواردها وتنميتها وتطويرها.
- 12) وضع وتطوير الاجراءات الوقائية الخاصة بالحد من التلوث البحري وتطوير القوى العاملة وتدريبها لتنفيذ خطط مكافحة في المناطق الساحلية.
- 13) انشاء مختبر مركزي للبيئة، وتوفير الكادر الفني والمعدات اللازمة لتشغيله.

- 14) تحديد ومراقبة الضوابط والحدود المسموح بها لتركيز المواد المشعة في الماء والهواء والتربة والغذاء.
- 15) العمل على تنمية الاهتمام بالنواحي التربوية والاعلامية والاجتماعية والثقافية لزيادة وتطوير الوعي البيئي وذلك لتمكين المجتمع من المساهمة الفعالة لتحقيق الاهداف المرجوة للحفاظ على البيئة وتطويرها.
- 16) وضع وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة لتدريب وتأهيل الكوادر الفنية في مجال شؤون البيئة.
- 17) وضع الأساليب المناسبة للتنبؤ والحد من الكوارث الطبيعية.
- 18) اجراء حصر شامل لمشكلات الإستيطان البشري في المدينة والقرية ومناطق البادية وتتبع آثار تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية على التجمعات البشرية واقتراح البرامج التي توفر الحلول المناسبة ووضعها موضع التنفيذ، ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يأتي:
- أ. الوصول الى التوزيع الأمثل للتجمعات السكانية في الحضر ومناطق البادية.
- ب. ضمان استخدام التكنولوجيا المناسبة في تصميم المباني والانشاءات من الناحية البيئية.
- ج. مراعاة أنسب الظروف الملائمة لحياة الانسان عند تخطيط المدن والقرى.
- د. الحد من مشكلات الضوضاء وتلوث الهواء عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل النقل.
- 19) وضع النظم الكفيلة بتجميع البيانات والمعلومات وتبادلها والاستفادة من معاهد البحوث والمنظمات والجمعيات المتخصصة في مجال شؤون البيئة سواء داخل الدولة أو خارجها.

4-1-4. الإطار المؤسسي للجهة المنسقة على المستوى الوطني (الهيئة الاتحادية للبيئة) :

ينكون الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الاتحادية للبيئة (حسب الشكل المرفق) من قطاعين أساسيين هما قطاع الشؤون المالية والإدارية وقطاع الشؤون الفنية إضافة الى مكتب المستشار القانوني ومكتب المستشار البيئي. والإدارات الفنية التي تعمل في مجالات البيئة المختلفة هي:

1. إدارة الخدمات الفنية والمتابعة، ويتبعها أربعة أقسام هي :

قسم التوعية والإعلام البيئي.

قسم الطوارئ والكوارث البيئية.

قسم نظم المعلومات والتوثيق.

● قسم العلاقات العامة.

2. إدارة الرصد والمراقبة والدراسات البيئية، ويتبعها الأقسام التالية :

قسم تلوث الهواء

قسم تلوث البحار

قسم تلوث الماء والتربة

قسم المحميات الطبيعية والحياة الفطرية

المختبر المركزي

3. إدارة التقييم البيئي والتنمية المستدامة، ويتبعها الأقسام التالية :

قسم النشاط الصناعي

- قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر
- قسم البيئة الحضرية
- قسم المواصفات والتصاريح البيئية.

وهذه الإدارات الثلاث المقترحة من المتوقع أن تعمل بشكل أو بآخر في مجال مكافحة التصحر، ولكن كما هو واضح بأن إدارة التقييم البيئي والتنمية المستدامة هي الجهة التي ستكون مسؤولة عن أعمال مكافحة التصحر.

4-1-5. الخصائص المشتركة بين الجهات التي ستشارك في أعمال اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة وإعداد الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر :

من المقترح أن يشارك في اللجنة ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بمكافحة التصحر، مثل :

- الأمانة العامة للبلديات
- الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة
- الهيئة الاتحادية للبيئة
- بلدية أبوظبي
- بلدية دبي
- بلدية الشارقة
- بلدية عجمان
- بلدية أم القيوين
- بلدية رأس الخيمة
- بلدية الفجيرة
- بلدية العين
- الأمانة العامة للبلديات
- جائزة زايد الدولية للبيئة
- جامعة الإمارات العربية المتحدة
- دائرة الزراعة والثروة الحيوانية – العين
- متحف الشارقة للتاريخ الطبيعي
- مركز أبحاث الأحياء البحرية – ام القيوين
- مركز الزراعة الملحية – دبي
- نادي تراث الإمارات
- هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها – أبوظبي
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية – الشارقة

□ هيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية – رأس الخيمة

□ وزارة الزراعة والثروة السمكية.

وجميع هذه الجهات تهتم بشكل أو بآخر بمكافحة التصحر وذلك حسب مهام واختصاصات كل منها، والتي في الغالب تندرج تحت النشاطات البحثية – التطبيقية – بناء القدرات – التوعية – الرصد – التقييم – التقنية .. الخ، ومن المتوقع أن يمثل كل جهة شخص أو أكثر من ذوي الخبرات والكفاءات العالية في مجالات البيئة والزراعة والمياه والغطاء النباتي والتربة والحياة البرية .. الخ، وسيتم عمل اللجنة من خلال برنامج محدد لها. أما التنسيق بين أعضاء اللجنة فسيكون بمختلف وسائل الإتصال الحديثة (هاتف، فاكس، بريد الكتروني).

4-1-6. تحديد أعضاء اللجنة وطريقة عملهم :

سيتم تحديد أعضاء اللجنة من قبل الجهات المعنية بمكافحة التصحر بناء على طلب من الهيئة الاتحادية للبيئة، ومن المتوقع أن تجتمع اللجنة في القريب العاجل وبشكل منتظم برئاسة الهيئة الاتحادية للبيئة وستعمل بمقتضى خطة عمل يتم من خلالها تقييم إنجازات اللجنة كل عام من قبل الهيئة الاتحادية للبيئة.

4-1-7. مشاركة الجهات الأهلية :

ستشارك الجهات الأهلية في الدولة وبفعالية في كافة الأنشطة التي تقوم بها الهيئة الاتحادية للبيئة ومنها جمعية أصدقاء البيئة، ومجموعة الإمارات للبيئة، ومجموعة رأس الخيمة لحماية البيئة، وجمعية الرفق بالنمر العربي، ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية، ومجموعة الإمارات للغوص وغيرها من الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وستشارك الجمعيات الأهلية في أعمال اللجنة الوطنية المقترح تشكيلها لإعداد الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

4-1-8. حالة المعلومات والبيانات :

توجد للهيئة الاتحادية للبيئة وكذلك للجهات الأخرى ذات العلاقة بمكافحة التصحر مواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وستعمل الهيئة واللجنة المكلفة بإعداد الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالوضع الراهن لحالة الموارد وتحليلها من خلال نظام قواعد البيانات وستكون نتائج التحليل، بالإضافة الى المعلومات المتوفرة في الأجزاء الأول والثاني والثالث للإستراتيجية الوطنية البيئة ومسودة الخطة الوطنية لمكافحة التصحر التي أعدت عام 1995، هي الأساس الذي ستعتمد عليه اللجنة في اعداد الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني. كما أن لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة مثل وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة التخطيط وجامعة الإمارات قواعد بيانات تتضمن المعلومات الأساسية عن البيئة والموارد البيئية المتجددة من مياه وتربة وغطاء نباتي، وسيتم تحديث هذه القواعد باستمرار عن طريق البحوث والدراسات والإستفادة منها في وضع البرامج الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4-2. الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر بصورة متناسقة وعملية :

4-2-1. الإداء المؤسسي :

نظراً لعدم وجود تشريع بيئي اتحادي متكامل ينظم العمل البيئي ويحد من ظاهرة التصحر في الدولة ويحدد التزامات وحقوق الجهات والأفراد أدى في حالات معينة الى استغلال مكونات البيئة والإخلال بها، خاصة وأن بعض الإمارات تقتصر الى وجود تشريعات أو أنظمة بيئية، إضافة الى أن الضوابط التي تتضمنها بعض التشريعات البيئية المعمول بها على المستوى المحلي غير كافية، لذا فقد رأت الدولة ضرورة إعداد قانون لحماية البيئية وتنميتها. وتم البدء في إعداده في بداية عام 1996، وصدر برقم (24) لسنة 1999م، ويتضمن تسعة أبواب، منها عدة أبواب تتعلق بحماية الموارد الطبيعية

المتجددة مثل المياه والتربة والمحميات الطبيعية، ويتبعها 101 مادة. وتتمثل الأهداف والأسس العامة له في التالي:

1. حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي.
2. مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى نتيجة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف الى تحسين مستوى الحياة والتنسيق فيما بين الهيئة وبين السلطات المختصة والجهات المعنية في حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي وترسيخ الوعي البيئي ومبادئ مكافحة التلوث.
3. تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.
4. حماية المجتمع وصحة الإنسان والكاننات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بيئياً أو التي تعيق الاستخدام المشروع للوسط البيئي.
5. حماية البيئة في الدولة من التأثير الضار للأنشطة التي تتم خارج إقليم الدولة.
6. تنفيذ الالتزامات التي تنظمها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصادق عليها أو تنضم إليها الدولة.

2-2-4. التدابير المعتمدة لتعزيز المؤسسات القائمة على المستوى الوطني:

يشتمل الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الاتحادية للبيئة على عدة إدارات يتبعها عدة أقسام منها قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر وهذا يدل على اهتمام الهيئة بالمحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر. والهيئة هي الجهة المسؤولة عن التنسيق الوطني والتحت اقليمي والإقليمي والدولي في متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد عملت على المشاركة في جميع الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية التي لها علاقة بمكافحة التصحر وتسعى دوماً الى تدريب وتأهيل كوادرها العاملة في هذا المجال من خلال المشاركة في الدورات والندوات وحلقات العمل الداخلية والخارجية اضافة الى وجود برامج للبعثات الخارجية للدراسات العليا في مجال مكافحة التصحر يتم من خلاله اتاحة الفرصة للعاملين في جميع قطاعات الدولة لاستكمال تأهيلهم في هذا التخصص والتخصصات الفرعية التي لها علاقة به.

3-4. إدخال برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة:

1-3-4. مدى انسجام برامج العمل الوطنية مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي في مجال البيئة :

لقد تم الإشارة في البند (3) الى اهتمام الدولة بأمر البيئة ومكافحة التصحر، وقد ورد ذلك في الجزء الأول والجزء الثاني من الإستراتيجية الوطنية للبيئة. كما أن الأهداف والأسس للإستراتيجية قد أشارت بوضوح الى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة وخصائصها الطبيعية والحد من التصحر. كما أن الفصل الخاص بقطاع الزراعة وموارد الأرض الوارد في الجزء الثاني من الإستراتيجية تضمن الأهداف والسياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها في مجال المحافظة على الموارد الأرضية ومكافحة التصحر. وجاري إعداد الأنشطة الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للبيئة ومن ضمنها الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. وسيراعي عند وضع برامج العمل والمشروعات الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر أن تكون منسجمة تماماً مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي المطلوب للمحافظة على البيئة. أما بالنسبة لبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر فكما

ذكر سابقاً فلا زالت تحت الإعداد وفي حالة الإنتهاء منها وإقرارها ستكون جزءاً من الخطة التنموية للدولة .

4-3-2. ربط برامج العمل الوطنية ببرامج العمل تحت إقليمية والإقليمية :

لقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض الاجتماعات الخاصة بوضع برامج العمل تحت الإقليمية لدول غرب آسيا وكذلك الإقليمية لآسيا وقد روعي عند إعداد البرامج الإقليمية وتحت الإقليمية أن تعود بالفائدة على تحقيق أهداف برامج العمل الوطنية ومن هذه البرامج الرصد وتقييم لحالة التصحر، والإنذار المبكر للتصحر والجفاف، وإدارة الموارد المائية، وبناء القدرات، وتنمية المراعي والغابات، وتثبيت الكثبان الرملية .. الخ، وعلى المستوى الوطني تم إعداد دراسة مسحية للشريط الساحلي في دولة الإمارات مستخدمين في ذلك المسوحات الحقلية وعلى المستوى تحت إقليمي فقد شاركت الدولة بالتعاون مع دول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد مسودة مشروع متكامل لتصحر و تقييم المراعي والغابات في دول مجلس التعاون ورفع للمسؤولين في دول مجلس التعاون لدراسته تمهيداً لإقراره . كما أنه على مستوى الدول العربية وفي إطار متابعة تنفيذ الاتفاقية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك بفاعلية في لجنة تسيير مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والتي تعقد اجتماعاتها مرتين سنوياً بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وقد استطاعت هذه اللجنة بالتعاون مع المنظمات تحت الإقليمية والإقليمية تنفيذ العديد من الدراسات والبرامج الخاصة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف... وستعمل اللجنة التي ستكلف بإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر على ربط البرامج الوطنية ببرامج العمل تحت الإقليمية والإقليمية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في دعم تنفيذ تلك البرامج .

4-3-3. موافقة الحكومة على برامج العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر :

نظراً إلى أن انضمام الدولة للاتفاقية تم حديثاً في عام 1999م، فلا زالت برامج العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر تحت الإعداد والدولة مهتمة بذلك وتم إعطاؤها الأولوية ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة خاصة في الفصل المتعلق بموارد الأرض والزراعة. كما أن الدولة أولت تنمية الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها أولوية قصوى في برامجها خلال العقد الماضيين والمتوقع أن يزداد هذا الاهتمام كثيراً خلال العشر سنوات القادمة وينعكس في الحد من ظاهرة التصحر .

4-4. الإطار القانوني والتنظيمي :

4-4-1. تقييم وتحليل للتشريعات المتعلقة بالبيئة والمجالات ذات الصلة :

تعتبر حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومكافحة التصحر من أبرز القضايا التي تهتم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا فقد عملت منذ بداية السبعينات من القرن الماضي على إصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي من شأنها المحافظة على البيئة وتنمية الموارد ويتم تحديث تلك القوانين وإصدار قوانين جديدة كلما دعت الحاجة لذلك ومن أهمها التالي:

القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1979م في شأن الحجر الزراعي ،

القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1981م في شأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة موارد المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة،

القانون رقم (9) لسنة 1983م في شأن تنظيم صيد الطيور والحيوانات،

القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 1992م في شأن إنتاج واستيراد وتداول الأسمدة والمصلحات الزراعية،

القانون الاتحادي رقم (41) لسنة 1992م في شأن مبيدات الآفات الزراعية،

- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993م بإنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة،
- القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م فى شأن حماية البيئة وتنميتها.

2-4-4. تدابير لتكييف التشريع الحالي أو إدخال قوانين جديدة :

نتيجة لعدم وجود تشريعات أو أن القوانين والتشريعات السابقة الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التصحر تحتوي على ثغرات عديدة تعيق تطبيقها مما استدعى الدولة الى إصدار القانون رقم 24 لسنة 1999 الخاصة بحماية البيئة وتنميتها. ومن المتوقع أن تكون التدابير الجديدة المشار إليها في قانون حماية البيئة وتنميتها أكثر فعالية في المحافظة على البيئة والحد من التصحر.

5. دعم عملية المشاركة لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية:

1-5. المشاركة الفعلية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية:

1-1-5. طرق مشاركة الفعاليات المختلفة :

اهتمت دولة الإمارات ممثلة في الهيئة الاتحادية للبيئة، ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير الصحة وعضوية تسعة من كبار المعنيين بشؤون البيئة والتنمية في الدولة ويكون من بينهم نائب رئيس يحل محله عند غيابه. ومجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسيّر عليها الهيئة لتحقيق أغراضها وتصريف شؤونها ومنها التعريف بأهمية البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (مياه، تربة، حيوانات، غطاء نباتي).

وقد وضعت الهيئة العديد من برامج التوعية الخاصة بمكافحة التصحر اشتملت على تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل، كما تم طباعة العديد من كتيبات التوعية الخاصة بالمحافظة على التربة والبيئة البرية ومكافحة التصحر، ومنها على سبيل المثال:

- إعداد ملصقات تعرف بمشكلة التصحر وسبل مكافحته.
- نشرات عن التصحر والجهود التي تبذلها الدولة لمكافحته.
- تعد الهيئة بمناسبة اليوم العالمي للتصحر كلمة كل عام تنشر في جميع الصحف المحلية.
- وتقوم الهيئة بمخاطبة جميع الجهات ذات العلاقة بالدولة للتنسيق للمشاركة باليوم العالمي للتصحر.

2-1-5. طبيعة نطاق الإجراءات المتعلقة بالمعلومات والتعليم والاتصالات :

قامت الهيئة بمخاطبة الجهات التي ستشارك في اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر لتحديد مسؤولية كل قطاع والعمل المنوط به فيما يتعلق بالبرامج وسيتم تبادل المعلومات من خلال المكاتبات الرسمية والاتصالات الهاتفية وعبر جهاز الفاكس أو البريد الإلكتروني. وستوثق أعمال اللجنة بعد اجتماعاتها الدورية من خلال إعداد محاضر يدون فيها ما يتم التوصل إليه ويوزع على جميع أعضاء اللجنة.

3-1-5. مدى الاستفادة من أعضاء اللجنة في بحث القضايا الخاصة بمكافحة التصحر على المستوى الوطني:

كما سبق الإشارة إليه في بنود سابقة فإن أعضاء اللجنة سيتم تعيينهم بناء على طلب من الهيئة الاتحادية للبيئة حيث يتم ترشيح الأعضاء من قبل جهاتهم ليكونوا ممثلين لهذه الجهات بناء على تخصصاتهم

ومجالات عملهم ومدى علاقتها بمكافحة التصحر. ونظراً إلى أن اللجنة لا زالت في بداية عملها فإنه من السابق لأوانه تحديد المعرفة المحلية والتقليدية التي يمكن إدراجها ضمن البرنامج.

6. العملية الإستشارية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفق الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر :

6-1-1. الدعم الفعال من جانب الشركاء الدوليين من أجل التعاون.

6-1-1-1. مدى اشتراك الشركاء الدوليين ومستوى الإستجابات بالنسبة إلى الحاجات المعبر عنها:

بالنسبة لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فسيتم تشكيل لجنة وطنية للقيام بهذه المهمة وفيما يخص المشاركة الدولية سواء عن طريق الدول المتقدمة أو المنظمات الإقليمية والدولية والجهات التمويلية فإنها محدودة جداً، وإذا شاركت أي جهة فسيكون بتمويل من الهيئة أو الدولة. مما سبق يتضح بأنه ليس هناك أي مشاركة دولية لمساعدة دولة الإمارات في إعداد برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر والحاجة ملحة لدولة الإمارات وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تقديم المساعدة الفنية لإعداد برامج عملها الوطنية بما يتفق مع ظروفها البيئية والاجتماعية والإقتصادية والتغيرات التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية وتأثيرها على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة.

6-1-2. التشاور والتنسيق غير الرسمي بخصوص إجراءات التعاون بين الدول :

سبق الإشارة في بنود سابقة إلى هذا الموضوع حيث شاركت دولة الإمارات في بعض الاجتماعات الإقليمية لدول آسيا لوضع شبكات البرامج لمكافحة التصحر في آسيا بما يتفق مع ما ورد في المادة 11 من الإتفاقية والمادة 6 من الملحق الآسيوي. ونتيجة للإجتماعات العديدة التي تمت بهذا الخصوص فقد تم اقتراح ست شبكات برامج أقر منها حتى تاريخه ثلاث وبدأ العمل في واحدة منها وهي شبكة رصد وتقييم حالة التصحر التي مقرها في الصين. أما على المستوى الإقليمي فقد شاركت دولة الإمارات في اجتماعات دول غرب آسيا التي عقدت في دمشق ومسقط ودبي لإعداد البرامج التحت إقليمية لهذه الدول وقد تم اعداد برنامجين أحدهما عن الإدارة المستدامة للموارد المائية والآخر عن الإدارة المستدامة للغطاء النباتي. كما تعمل دولة الإمارات بالتعاون مع الدول العربية والمنظمات الإقليمية في المشاركة في نشاطات لجنة تسيير مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

7. التدابير المتخذة أو المتوقع اتخاذها في إطار برامج العمل الوطنية بما فيها التدابير الرامية إلى تحسين البيئة الإقتصادية والمحافظة على الموارد الإقتصادية وتحسين النظام المؤسسي والمعارف المتعلقة بالتصحر ورصد وتقييم آثار الجفاف :

7-1. التشخيص المناسب للتجربة الماضية :

لقد أوضحت الدراسات والبحوث التي أجريت خلال السنوات الماضية بأن البيئة الصحراوية بدولة الإمارات تتسم كغيرها من بيئات المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم بحساسية فائقة في إطار من التوازن الدقيق بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه وتربة وغطاء نباتي وكائنات حية. وقد تسببت بعض النشاطات البشرية في الآونة الأخيرة في إحداث خلل ما في المنظومة البيئية الصحراوية ترتب عليها تدهور في مواردها وانتشار ظاهرة التصحر. وقد اشارت بعض التقارير الى أن معظم مساحة الإمارات العربية المتحدة عبارة عن أراض صحراوية أو مهددة بالتصحر، ومنها ما تتراوح درجة تصحرها بين بالغة الشدة والشديدة ومتوسطة التصحر، وتبلغ المساحة الزراعية 1113562 دونم.

7-1-1. ملخص للأنشطة التي تمت في مجال مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف وتقييم هذه التجربة :

الأنشطة المنفذة ولها علاقة بمكافحة التصحر :

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وتنميتها وحسن إدارتها منذ أكثر من عقدين وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات اللازمة وتم تنفيذ العديد من الأنشطة التي لها علاقة بمكافحة التصحر. وأهم هذه الأنشطة التالي :

القوانين والتشريعات :

تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تهدف الى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وحسن استخدامها وسبق الإشارة إليها في بنود سابقة.

إعداد الأطلس الوطني

تم إعداد الأطلس الوطني الذي قامت جامعة الإمارات بإصداره في عام 1993 ويحتوي على المعلومات الجغرافية والجيولوجية العامة.

المياه الجوفية :

اهتمت كل من حكومة أبوظبي بعمل مسوحات للموارد المائية الجوفية. كما قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بمسح بعض المناطق في الإمارات الشمالية. وتعمل الهيئة العامة لإدارة موارد المياه على المحافظة على هذه الثروة الناضبة وصيانتها من الضياع.

صيانة الأفلاج :

قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بحصر عدد الأفلاج وكميات المياه المتدفقة منها سنوياً حيث يبلغ تصريف الأفلاج ما يعادل 20.77 مليون متر مكعب سنوياً وأنشأت الدولة 42 سداً طاقتها التخزينية 100 مليون متر مكعب.

المياه العادمة (مياه الصرف الصحي المعالجة) :

وهذه اصبحت تشكل دوراً مهماً للاستخدامات الزراعية وخاصة في المدن وحولها بحيث تتزايد كميات مياه الصرف الصحي المعالجة بزيادة حجم المدينة وسكانها وتبلغ الطاقة الانتاجية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي حالياً 108 مليون متر مكعب سنوياً. وتعتبر تجربة الدولة في هذا المجال من التجارب الرائدة على مستوى المنطقة حيث تخضع المياه العادمة للمعالجة الثلاثية وتستخدم في الزراعات التجميلية في المدن وحولها .

الموارد الحرجية :

توجد أشجار متناثرة أو تجمعات صغيرة من الأشجار المحلية كالغاف والسدر والسمر والأراك والقرط وغيرها في ربوع الدولة المختلفة وان أعداد هذه الأشجار وتوزيعها غير معروف بدقة. أما فيما يتعلق بالغابات الاصطناعية او تلك التي قام الانسان بإنشائها فهي معروفة المساحة ومعلومة أعداد الأشجار فيها حيث تبلغ مساحات الغابات في الدولة 300.000 هكتار وهي محصورة بشكل رئيسي في اماره ابوظبي إضافة لوجود أعداد من اشجار الغابات كأحزمة حول المدن او الشوارع الخارجية في بعض الامارات الاخرى . ويمكن لهذه الغابات أن تصبح محميات طبيعية تزخر بالحياة الفطرية من نباتات وحيوانات وحشرات وغيرها .

الرعى الجائر :

تشكل المراعي عنصرا مهما في قطاع الزراعة حيث أن معظم الحيوانات الموجودة في الدولة تعتمد في توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية على المراعي وقد عانت المراعي بدرجة كبيرة في الماضي من الرعى الجائر. ونظراً لتزايد عدد الحيوانات في الدولة فقد تزايدت المساحات المزروعة بالأعلاف الخضراء من مختلف الأنواع التي تجود زراعتها تحت ظروف الدولة المناخية.

الثروة الحيوانية :

نتيجة للرعاية والخدمات التي تقدمها الدولة فقد ازدادت أعداد الثروة الحيوانية بشكل كبير وخاصة الانواع المرغوبة كالجمال والخراف والماعز. وقد بلغ اجمالي عددها عام 1998م حوالي 1843522 رأس وهي تلبي جزء من احتياجات الدولة من اللحوم الحمراء.

الحياة البرية :

انتهجت الدولة سياسة المحميات الطبيعية في الجزر وبعض المناطق المعزولة واصبحت هذه المحميات تزخر باعداد كبيرة من الكائنات الحية المختلفة. وتقوم الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة وصاحب السمو ولي العهد بإنشاء المحميات الطبيعية في الجزر وتنميتها والإشراف عليها. كما تقوم بعض المؤسسات الحكومية الأخرى بإنشاء المحميات الطبيعية كدائرة بلدية ابوظبي والعين ودائرة الغابات وجامعة الإمارات العربية المتحدة (مركز بحوث الصحراء) ومتحف التاريخ الطبيعي في إمارة الشارقة وبلدية دبي (محمية جبل علي).

خريطة استثمار الأراضي :

يتم استثمار الأراضي بصورة جيدة في معظم امارات الدولة حيث يوجد لدى كل من بلدية ابوظبي ودبي والشارقة والعين خرائط لاستثمارات الأراضي تحدد المناطق السكنية والزراعية والصناعية والمرافق العامة وغيرها.

السياسات الزراعية :

ان السياسة الزراعية في دولة الإمارات هي عبارة عن مجموعة من التوجهات التي تهدف إلى الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية المتاحة وتحقيق اعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج. ويوجد على مستوى دول مجلس التعاون سياسة زراعية مشتركة أقرت في عام 1984م ثم عدلت في نوفمبر 1994م واصبحت تسمى بالسياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفقاً لمبدأ المزايا النسبية في الانتاج النباتي والحيواني والداخلي والسمكي بين دول المجلس وبينها وبين الاقطار العربية الاخرى وترتكز على قيام القطاع الخاص بمهام الانتاج الزراعي والنشاطات الإنتاجية المرتبطة به والمكملة له وتتضمن السياسة الزراعية المعدلة اربعة برامج رئيسية للعمل المشترك هي:

1. البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.
2. البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية .
3. البرنامج المشترك للبحوث الزراعية والتطوير التقني .
4. البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي والغذائي .

ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج عددا من المهام التي يلزم أن يتضمنها كل برنامج حتى يمكن لهذه البرامج ان تحقق اهدافها. وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية حالياً بإعداد مسودة استراتيجية التنمية الزراعية بدولة الإمارات العربية المتحدة وقد تم عقد ندوة وطنية حول هذه الإستراتيجية في 2000/4/19م شارك فيها العديد من الجهات المعنية بالتنمية الزراعية.

7-1-2. الإجراءات الجديدة والتدابير المزمع اتخاذها:

لا زالت اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر تحت التشكيل لوضع برنامج العمل الوطني ولم يتحدد بعد أي مقترحات جديدة للأنشطة التي يمكن إدراجها في هذا البند.

7-2. تنفيذ برنامج العمل بما يتفق مع مجالات الأولوية في الاتفاقية :

7-2-1. تدابير المحافظة على الموارد وتحسين التنظيم المؤسسي وزيادة المعرفة بظاهرة التصحر ورصد آثاره وتحسين البيئة الاقتصادية :

لقد سبق الإشارة الى أنه نتيجة لإهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر فقد أنشأت عام 1993 الهيئة الاتحادية للبيئة وصدر قانون بذلك يحدد مجالات عملها وصلاحياتها والسياسات والأهداف العامة لها وقد تم الإشارة الى هيكلها التنظيمي في بنود سابقة والذي يشتمل على إدارات متخصصة منوط بها مسؤولية المحافظة على الموارد ومكافحة التصحر وتعمل الهيئة منذ إنشائها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة على تحديد التدابير التي ستدرج ضمن برنامج العمل الوطني وفق ما تضمنته المادة 10 من الاتفاقية.

7-3. الربط مع برامج العمل دون الإقليمية:

7-3-1. وضع برامج على المستوى الوطني ذات طابع دون اقليمي واقليمي:

شاركت دولة الإمارات في مناقشة شبكات البرامج التحت الإقليمية لدول غرب آسيا والمتعلقة بالتنمية المستدامة لموارد المياه والتنمية المستدامة للغطاء النباتي الطبيعي كما أن الهيئة والجهات المعنية الأخرى تتابع المناقشات التي تمت لشبكات برامج العمل الإقليمية لا سيما الخاصة بالرصد والتقييم لحالة التصحر والتربة والغابات والمراعي وتثبيت الكثبان الرملية وموارد المياه والجفاف وبناء القدرات وجميع مجالات هذه الشبكات ستكون، بالإضافة الى ما ورد في الإستراتيجية الوطنية للبيئة، العناصر الرئيسية لبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بدولة الإمارات العربية المتحدة.

7-4. فعالية التدابير في بناء القدرات المحلية :

بما أن العمل البيئي في الدولة يتوزع على مجموعة من الجهات سواء في الحكومة الاتحادية أو في الحكومات المحلية فقد كان لزاماً على الهيئة العمل على تطوير آلية تنسيق تضمن تضافر جهود الجهات المعنية وتلافي ازدواجية الجهود التي تبذلها هذه الجهات في مجال المحافظة على البيئة وتطويرها، إضافة الى ضمان المشاركة الفاعلة والتمثيل المناسب للدولة في اللقاءات الخارجية. وقد قامت الهيئة بعقد مجموعة من اللقاءات التنسيقية في مجالات بيئية متعددة منها: المحافظة على المياه الجوفية وحمايتها من التلوث، مراقبة حركة المواد المشعة وتراكمها في البيئة الهوائية، تنظيم حركة استيراد وتصدير المواد المستفزة لطبقة الأوزون، تنظم استخدام المبيدات والأفات الزراعية.

7-5. اتفاقيات الشراكة الداخلية والخارجية :

سبق وأن تم الإشارة في بنود سابقة الى عملية التنسيق والتشاور ما بين الجهات ذات العلاقة، وأن الإعداد لبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر لا زال في بدايته. كما تم الإشارة الى الموارد المالية المتاحة حالياً، ولا زالت الموارد الخاصة بتنفيذ برنامج العمل الوطني قيد الدراسة والبحث حيث لم يتم الإنتهاء من إعداد البرنامج الى تاريخه.

8. المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية دعماً لعملية التنفيذ فضلاً عن المساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين والضروريين مع تحديد الإحتياجات وترتيبها بحسب أولوياتها :

1-8. الآليات المالية المعتمدة :

1-1-8. تدابير تيسير ووصول الفعاليات المحلية الى مصادر التمويل الموجودة.

إن برنامج العمل الوطني الخاص بالتصحر لا زال في مراحل إعداده الأولى ولكن فيما يختص بأنشطة التصحر القائمة حالياً والمتعلقة بالمراعي والثروة الحيوانية والنشاط الزراعي والموارد المائية فإن ذلك يتم من خلال الجهات المشرفة على هذه الأنشطة حيث يتم تقديم دعم يتمثل في توفير الأعلاف لحيوانات الرعي بأسعار رمزية بهدف تخفيف الضغط على المراعي الطبيعية، إضافة الى مشاريع توصيل ومد شبكات للمياه المعالجة للمزارع ومواقع التشجير وتشجع الدولة المنتجات الزراعية الوطنية ولكن ليس من المعروف في الوقت الحاضر هلي يتم استمرار أو توقف تقديم هذا الدعم.

2-1-8. وضع طرق جديدة مناسبة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية :

يتم تخصيص مبالغ مالية سنوياً ضمن ميزانيات الجهات ذات العلاقة بالدولة من أجل تنفيذ البرامج البيئية والتي من ضمنها برنامج مكافحة التصحر. كما أن الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر وخاصة البرامج التوعوية يتم تمويلها بمشاركة من الجهات المتعددة سواء حكومية أو غير حكومية.

2-8. تمويل برنامج العمل الوطني :

1-2-8. تعبئة الموارد الوطنية :

سبق الإشارة الى أن إعداد البرنامج لا زال في مراحل الأولى بما فيها تحديد الموارد المالية الوطنية التي ستتم في مراحل متأخرة.

2-2-8. تعبئة الموارد الخارجية :

لم يتم تقديم أي دعم مالي خارجي سواء من الدول المانحة أو الصناديق أو المنظمات الإقليمية والدولية لإعداد أو تنفيذ برامج مكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

3-2-8. مساهمة من الآلية العالمية :

لا يوجد أي توجه من قبل الآلية العلمية للمساهمة في دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطني لدولة الإمارات بصفة خاصة، ودول الخليج العربي بصفة عامة، إلا أن دولة الإمارات بحاجة الى الدعم التقني والفني والعلمي في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وسيتم تحديد هذه الإحتياجات بشكل تفصيلي ضمن برامج العمل الوطنية لدولة الإمارات والاتصال والتنسيق مع الآلية العالمية وجهات التمويل الأخرى في توفير هذه الإحتياجات.

9. استعراض المعايير والمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم في تنفيذ الاتفاقية وتقييمها:

تقوم الجهات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بعملية رصد وتقييم حالة البيئة والموارد الطبيعية وذلك باتباع التقنيات الحديثة المتمثلة في نظم الاستشعار عن بعد واستخدام صور الأقمار الصناعية والرادار وربطها بالقياسات الحقلية والمختبرية وذلك بهدف دراسة مدى تدهور الأراضي إضافة الى الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة في تكوين قاعدة بيانات تسهل عملية التقييم والتحليل للنتائج المتحصل عليها من أعمال الرصد. وعلى سبيل المثال لذلك الدراسة المسحية التي تمت للشريط الساحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن الى الوقت الحالي لم يتم ربط أنظمة المعلومات لدى الجهات المختلفة بعضها ببعض وتشكيل شبكة اتصالات ومعلومات موحدة على مستوى الدولة مما يقلل من كفاءة الاستفادة من المعلومات المتاحة، إضافة الى أنه لم يتم تقييم برنامج العمل الوطني نتيجة لعدم الإنتهاء من إعداده.

10. البيانات الأساسية الخاصة بالتقرير الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر:

- انضمت الدولة للاتفاقية بتاريخ 1998/10/21م، وأصبحت طرفاً في الاتفاقية بتاريخ 1999/1/19م.
- تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (4/452) لسنة 1997م تحويل الهيئة الاتحادية للبيئة بتمثيل الدولة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- جهة الاتصال هي الهيئة الاتحادية للبيئة والشخص المسؤول عن متابعة الاتفاقية هو سعادة الدكتور/ سالم مسري الظاهري، مدير عام الهيئة، هاتف : 777363، ص.ب.: 5951، فاكس: 770501، بريد الكتروني: feadsogi@emirates.net.ae، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.
- النشاطات التي تمت للتوعية بأهمية التصحر:
 - عقد المؤتمر العالمي للتصحر في دبي في شهر فبراير 2000م.
 - أنجزت الهيئة، ومنذ عام 1994م، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية للتوعية والإعلام البيئي تضمنت أهدافاً على المدى القصير والمدى الطويل وتحديد وسائل تنفيذ هذه الأهداف وفقاً لأولوياتها.
 - قامت الهيئة بتشكيل لجنة للتوعية والإعلام البيئي تضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية لتنفيذ سياسة الهيئة في هذا المجال وتطوير خططها المستقبلية.
 - قامت الهيئة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم في مجال نشر الوعي البيئي لدى طلبة المدارس من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات المدرسية، وكذلك من خلال تضمين المناهج الدراسية في المراحل المختلفة مادة البيئة.
- الأهداف والسياسات: تم إعداد الأهداف والسياسات للإستراتيجية الوطنية للبيئة، وكذلك تحتوي على جزء خاص بقطاع وموارد الأرض سيق الإشارة اليه بالتفصيل في البند رقم (3)، أما استراتيجية وبرامج العمل الخاصة بمكافحة التصحر فلا زالت في مراحلها الأولى.
- سيقدم هذا التقرير لمؤتمر الأطراف الرابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الذي سيعقد في نهاية عام 2000م.

- **الجهات العاملة في مجال مكافحة التصحر :** الهيئة الاتحادية للبيئة، وزارة الزراعة والثروة السمكية، الأمانة العاملة للبلديات، بلديات الإمارات، الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة، جائزة الشيخ زايد الدولية للبيئة، جامعة الإمارات العربية المتحدة، هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها (أبوظبي)، هيئة البيئة والمحميات الطبيعية (الشارقة)، هيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية (رأس الخيمة)، دائرة الزراعة والثروة الحيوانية (العين)، متحف الشارقة للتاريخ الطبيعي، مركز أبحاث الأحياء البحرية (أم القيوين)، مركز الزراعات الملحية (دبي)، هيئة البحوث البيئة بنادي تراث الإمارات (أبوظبي).

الإستراتيجيات والخطط الأخرى :

- الإستراتيجية الوطنية للبيئة – أولويات العمل البيئي وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني (الجزء الأول).
- الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي (الجزء الثاني).
- البرامج والأنشطة الخاصة بالإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي (الجزء الثالث تحت الإعداد).
- مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات أعدت عام 1995م.

□ **نظم المعلومات المستخدمة :** نظراً لأهمية توفير المعلومات سواء المتعلقة بالوضع البيئي في دولة الإمارات أو في دول العالم الأخرى واتاحتها لصانعي القرار والباحثين والمهتمين فقد قامت الهيئة الاتحادية للبيئة بالتعاقد مع إحدى الشركات المحلية لتأسيس نظام للمعلومات ونظام لإدارة المراسلات في الهيئة. وقد انتهت من اعداد النظامين وبدأت الهيئة بتجربتهما فعلاً، وسوف تعمل في الفترة القادمة على البدء بإدخال المعلومات المتوفرة لديها في النظام.

□ **مؤسسات وأنشطة التدريب الوطنية ذات الصلة :** تتمتع معظم الجهات الرسمية في الدولة بقدرات مؤسسية جيدة تتماشى والاعتبارات البيئية الحديثة، حيث تمتلك مؤسسات الدولة أعداداً من المختبرات المجهزة بأحدث المعدات من أجل ضبط الجودة للمنتجات والسلع الزراعية والتدريب.. فعلى سبيل المثال توجد المختبرات المركزية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية للتأكد من سلامة المنتجات الزراعية الخاصة بمستلزمات الإنتاج (أسمدة – مبيدات – محسنات تربة – وتربة صناعية) قبل السماح بدخولها للدولة وذلك وفقاً لما حددته القوانين الخاصة بذلك وكذلك الحال في المختبرات التابعة لدائرة الزراعة والثروة الحيوانية. كما أن أقسام الزراعة في بلديات أبوظبي ودبي والشارقة والعين تمتلك مختبرات تعمل في مجال الزراعة والبيئة، وتستخدم أيضاً في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية. ويوجد في الدولة مراكز وهيئات متخصصة تعمل في المجالات الزراعية المرتبطة بالبيئة مثل استعمالات المياه المالحة في الري وزراعة النباتات المتحملة للملوحة واستعمالات الأراضي والأنماط الزراعية، وهذه المراكز تعتبر من القدرات المؤسسية التي ستساعد كثيراً في دعم الاعتبارات البيئية الخاصة بقطاع الزراعة وموارد الأرض. كما سيكون لها دور هام في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية. وأهم هذه المراكز هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية في أبوظبي ومركز الزراعات الملحية وبرنامج الشيخ زايد العالمي للبحوث الزراعية والبيئية ومتحف التاريخ الطبيعي بإمارة الشارقة.